



مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية (GfD)  
بدعم مشترك من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي

## المؤتمر الإقليمي حول دعم تطبيق "إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" في الدول العربية

تحت رعاية دولة رئيس الوزراء المهندس نادر الذهبي

البحر الميت، المملكة الأردنية الهاشمية

21-23 كانون الثاني/يناير 2008

التقرير النهائي

## المؤتمر الإقليمي حول

### دعم تطبيق "إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" في الدول العربية

البحر الميت، المملكة الأردنية الهاشمية

21-23 كانون الثاني/يناير 2008

## التقرير النهائي

### 1. مقدّمة

في إطار مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية، التي أطلقها رؤساء وزراء ووزراء من 18 دولة عربية سنة 2005 برعاية جلالة ملك الأردن عبدالله الثاني،<sup>1</sup> عقد برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP-POGAR) المؤتمر الإقليمي حول دعم تطبيق "إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" في الدول العربية في منطقة البحر الميت (الأردن) بتاريخ 21-23 كانون الثاني/يناير 2008 برعاية دولة رئيس الوزراء في المملكة الأردنية الهاشمية وبالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) وبالشراكة مع وزارة العدل وهيئة مكافحة الفساد في الأردن.

شارك في المؤتمر حوالي 220 مشاركاً بينهم وزراء عدل ووفود رفيعة المستوى من 19 دولة عربية<sup>2</sup> تضم ممثلين عن السلطة القضائية والهيئات الرسمية المعنية بمكافحة الفساد، بالإضافة الى برلمانيين واطراف من هيئات المجتمع المدني وهيئات القطاع الخاص وممثلين عن جامعة الدول العربية، ومنظمات اقليمية ودولية وخبراء اقليميين ودوليين.

لقد شكّل هذا المؤتمر محطة أساسية من محطات مبادرة الإدارة الرشيدة التي جمعت الدول العربية المهتمة بتحقيق التنمية ودفع جهود التحديث والتطوير والإصلاح. وقد جاء المؤتمر ليعبّر عن نمو الإرادة السياسية في المنطقة من أجل تعزيز جهود مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية من خلال دعم تطبيق إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وفي هذا السياق، فإن برنامج المبادرة لتعزيز حكم القانون (مكافحة الفساد والإصلاح القضائي) الذي تمّ تطويره في إطار مجموعة العمل الإقليمية حول "القضاء وتنفيذ الأحكام"، الذي تترأسه الأردن بالشراكة مع فرنسا والولايات المتحدة الأميركية، خلال المرحلة الاولى من مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية (2005 - 2007) والمنوي تنفيذه خلال المرحلة الثانية من المبادرة (2008 - 2010)<sup>3</sup> سيشكل إطاراً عملياً لدعم هذه

<sup>1</sup> الرجاء مراجعة إعلان البحر الميت المرفق ربطاً. لمعلومات أكثر عن المبادرة، الرجاء زيارة موقع المبادرة [www.arabgov-initiative.org](http://www.arabgov-initiative.org).  
<sup>2</sup> الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، الجزائر، السودان، السعودية، سورية، العراق، عمان، السلطة الوطنية الفلسطينية، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن.

<sup>3</sup> تجدر الإشارة هنا الى أن المرحلة الثانية (2008 - 2010) من مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية ستركز على تنفيذ برنامجين في إطار التوجهات الإستراتيجية التي تمّ إعتمادها في اجتماع مجموعة تسيير على المستوى الوزاري الذي عقد في القاهرة (مصر)

الجهود. ويعتبر هذا المؤتمر الحلقة الأساسية الأولى في تنفيذ البرنامج المذكور. وهو سيسعى من خلال تركيزه على دعم تطبيق إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الى إطلاق مجموعة منسقة من النشاطات التي تهدف الى تعزيز المعرفة والقدرات في الدول العربية من أجل دعم وضع وتنفيذ سياسات وتدابير مدنية وإدارية وجزائية فعّالة في مجال مكافحة الفساد وفق إتفاقية الأمم المتحدة.

## 2. ملخص فعاليات اليوم الأول من المؤتمر: الإثنين 21 كانون الثاني/يناير 2008

• **الجلسة الافتتاحية:** افتتح أعمال المؤتمر معالي وزير العدل الأردني أيمن عوده ممثلاً دولة رئيس الوزراء وبصفته رئيس محور "القضاء وتنفيذ الأحكام". تلاه ممثلاً الشريكين الأميركي والفرنسي السيد جيفري كول، والقاضي إريك مينيغر. ثم تحدّث بعد ذلك على التوالي معالي الدكتور عبد الشخانة، رئيس هيئة مكافحة الفساد الأردن، والسيد لوك ستيفنز، الممثل المقيم في مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) القطري في الأردن، والدكتور القاضي حاتم علي، ممثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، والسيد مارتن فورست، ممثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)، والدكتور وسيم حرب ممثل برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP-POGAR). وقام بعد ذلك، رؤساء عدد من الوفود العربية الرسمية بتلاوة أعطي بعد ذلك الكلام لمن يريد التحدّث من رؤساء الوفود العربية المشاركة.

**معالي الوزير أيمن عوده، ووزير العدل في الأردن ممثلاً دولة رئيس الوزراء ورئيس محور "القضاء وتنفيذ الأحكام":**<sup>4</sup> افتتح معالي الوزير أعمال المؤتمر بالترحيب بالمشاركين وبالثناء على جهود المنظمين. إنتقل بعدها الى تأكيد دعم الأردن وتبنيها لمبادرة "الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية" التي تتسم برياديتها وعروبته لاتخاذها من وثيقة الاصلاح والتطوير التي اقرتها القمة العربية السادسة عشرة التي عقدت في تونس اساسا لمنهجها. وأشار الى انه كان لوزارة العدل في الاردن شرف رئاسة محور تطوير القضاء وتنفيذ الاحكام وذلك من ضمن المحاور الستة التي اطلقتها هذه المبادرة،<sup>5</sup> حيث تولّت وزارة العدل الاردنية رئاسة هذا المحور بمشاركة حكومتي فرنسا والولايات المتحدة وبدعم برنامج

---

بتاريخ 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2007 برعاية معالي رئيس الوزراء في مصر، وبحضور 110 مشارك بينهم وزراء ووفود رفيعة المستوى من 11 دولة عربية و24 دولة من دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بالإضافة الى ممثلين عن جامعة الدول الأوروبية والإتحاد الأوروبي ومنظمات إقليمية ودولية. سيتناول البرنامج الأول إدارة القطاع العام وتحديثه ويتمّ تنفيذه بدعم منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) والثاني يتناول تعزيز حكم القانون مع التركيز على مكافحة الفساد والإصلاح القضائي ويتمّ تنفيذه بدعم من برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP-POGAR).

<sup>4</sup> كلمة معالي وزير العدل الاردني موجودة على موقع المبادرة [www.arabgov-initiative.org](http://www.arabgov-initiative.org).

<sup>5</sup> المحاور الست هي: الخدمة المدنية والنزاهة (برئاسة المغرب بالشراكة مع اسبانيا)، الحكومة الإلكترونية وتبسيط الإجراءات الإدارية (برئاسة الإمارات العربية المتحدة (دبي) بالشراكة مع إيطاليا وكوريا)، إدارة الأموال العامة (برئاسة مصر وبالشراكة مع هولندا)، تقديم الخدمات العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص والإصلاح التنظيمي (برئاسة تونس بالشراكة مع المملكة المتحدة)، القضاء وتنفيذ الأحكام (برئاسة الأردن بالشراكة مع فرنسا والولايات المتحدة الأميركية)، المواطنون والمجتمع المدني وإصلاح القطاع العام (برئاسة لبنان بالشراكة مع الإتحاد الأوروبي).

ادارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDP-POGAR). و اضاف ان الاردن حريص على تهيئة اسباب النجاح لهذه المبادرة من خلال التعاون مع الشركاء في بلورة برنامج المبادرة لتعزيز حكم القانون بشقية مكافحة الفساد والاصلاح القضائي ليتمّ تنفيذه خلال الفترة الممتدة بين سنة 2008 وسنة 2010 من خلال اربعة مشاريع رئيسية هي: (1) مشروع دعم تطبيق اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد في الدول العربية، و(2) مشروع التدريب القضائي المتخصص في المنازعات الاقتصادية، (3) مشروع تنفيذ الاحكام، (4) مشروع استقلال ونزاهة القضاء. وأشار معالي الوزير الى ان المرحلة السابقة تميّزت بأنها مرحلة سلكت طريقا علميا بحثا بدراسة واقع حال القضاء وحكم القانون في الدول العربية والوقوف على الصعوبات التي تحول دون تطويره وصولا لاقتراح المشاريع التطويرية. اما المرحلة المقبلة فستكون مرحلة التطبيق الفعلي والعملية والترجمة الحقيقية للمشاريع الاربعة المشار اليها. وشدد على ان اختيار مكافحة الفساد كموضوع للمؤتمر الاقليمي الاول ضمن أنشطة المرحلة الجديدة من المبادرة مردّه أنّ لظاهرة الفساد اثراً سلبياً كبيراً على التنمية ومصالح الشعوب. وبيّن في ذات الوقت ان فكرة مشروع دعم تطبيق اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد في الدول العربية تستند خصوصا الى ضرورة دعم الدول العربية التي صادقت على الاتفاقية للوفاء بالتزاماتها الواردة في الاتفاقية، اضافة الى زيادة القدرة والوعي لدى صانعي السياسات في المنطقة بما يساهم في دعم جهود مكافحة الفساد وذلك عبر مجموعة من الأنشطة الاقليمية. وفي ختام كلمته ركّز معالي الوزير على ضرورة انشاء شبكة اقليمية عربية تكون بمثابة منتدى لتبادل المعرفة والخبرات في مجال مكافحة الفساد ومراجعة هذه الجهود بصورة دورية وانشاء مدونات السلوك في القطاع العام والجهاز القضائي واجهزة النيابة العامة والتجريم واناذ القانون واسترداد الموجودات.

**السيد جيفري كول، الملحق العدلي لدى السفارة الأميركية في مصر، ممثل الرئيس الشريك من الولايات المتحدة الأمريكية:** قام السيد كول بالقاء كلمة حكومة الولايات المتحدة مشيرا الى ان المؤتمر ينعقد في مرحلة مهمة جدا وفي وقت يسبق انعقاد مؤتمر الدول الاطراف في إتفاقيّة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. واعتبر أن هذا اللقاء يعكس مستوى التزام هذه المنطقة بمكافحة الفساد. و اضاف ان احدى الخطوات التي اتخذت ودلت على النية الحقيقية لمكافحة الفساد في العالم العربي كانت قرار العمل على انشاء الشبكة العربية لمكافحة الفساد. وهذا يؤكد مضي الدول العربية قدما في جهود مكافحة الظاهرة التي تمس كافة دول العالم، منوها الى مواصلة المساعي وبكافة الطرق لضمان تنفيذ الاتفاقيات والمعاهدات المتعلقة بهذه الافة التي تؤثر على التنمية والامن الوطني في مختلف دول العالم. كما شدد على ان الخطوة الاصلاحية الاكثر اهمية في مكافحة الفساد تتعلق بإيجاد نظام عدالة قوي يكافح جرائم الفساد ويمنع الاعمال التي تسهل قيامها.

**القاضي إريك مينيغر، الملحق الإقليمي للتعاون في المجال القضائي لدى السفارة الفرنسية في الأردن، وممثل الرئيس الشريك من الجمهورية الفرنسية:** قام القاضي مينيغر بالقاء كلمة فرنسا عارضا الى ان مبادرة الإدارة الرشيدة تتناول الاصلاح القضائي كأحد الركائز المهمة في مكافحة الفساد ومحاربة مختلف الجرائم ومنع حدوث الارهاب. وشدد القاضي فرنسا على دعم فرنسا لهذه

الجهود كون ان الفساد يعتبر افة تصيب كل مجتمعات العالم وتهدد بناء مؤسسات الدولة وتماسكها الاجتماعي وتعيق العدالة بحيث لا تسمح بوجود متساو لكافة المواطنين داخل الدولة والاقليم.

**معالي الدكتور عبد الشخانة، رئيس هيئة مكافحة الفساد في الأردن:** اشار معالي الدكتور الشخانة الى ان انشاء هيئة مكافحة الفساد في الاردن جاء استجابة للرغبة الملكية السامية بانشاء هيئة مستقلة تقوم بالتنسيق مع الجهات المعنية بوضع وتنفيذ استراتيجية عامة لمكافحة الفساد والوقاية منه بشكل مؤسسي وبما يكفل الكشف عن مواطن الفساد والتحرري عن جميع القضايا المرتبطة به بما في ذلك الفساد المالي والاداري وان تكون هذه الهيئة بعيدة عن اي تأثير او تدخل من اي جهة كانت. وازضاف ان تعزيز جهود التعاون والتنسيق بين الدول العربية يتطلب انشاء شبكة اقليمية عربية تعمل على توحيد اليات العمل وزيادة تنسيق الجهود لتكون منتدى اقليميا للهيئات الحكومية من الدول العربية. كما اشار الى ان هيئة مكافحة الفساد في الاردن ستقوم بالتنسيق مع الجهات المختصة بمكافحة الفساد في الدول العربية من اجل ايجاد مثل هذه الشبكة الاقليمية ايمانا منها بدورها الفاعل في مكافحة الفساد والوقاية منه ودعم تطبيق اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد. كما تناول أهمية تعزيز جهود مكافحة الفساد في المنطقة لما لذلك من تأثير إيجابي ومطلوب على التنمية والإستثمار.

**السيد لوك ستيفنز، الممثل المقيم في مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي القطري في الأردن:**<sup>6</sup> عرض السيد ستيفنز في كلمته الى التأثير المتعاظم للفساد على التنمية بشكل يؤدي لمنع تنفيذ القوانين والبرامج الاقتصادية ويعزز ايجاد بيئة غير ديموقراطية وبنزاع احترام المواطنين للدولة. و اشار الى ان برنامج الامم المتحدة الانمائي يدعم مؤسسات إدارة الحكم ويقدم لها كافة الوسائل الممكنة التي تساعد على المضي قدما في برامجها الاصلاحية. كما نوه بجهود الاردن في مكافحة الفساد، هذا البلد الذي ادرك ومنذ فترة مبكرة ان الفساد يشكل عائقا امام مكافحة الفقر وتنفيذ البرامج الاقتصادية وابدى تعاونا كبيرا مع الامم المتحدة لبناء شراكة حقيقية تساعد على محاربة هذه الجريمة التي تعتبر مكافحتها مسؤولية جماعية تشترك فيها مؤسسات الدولة مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

**الدكتور القاضي حاتم علي، خبير منع الجريمة وممثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة:** لفت الدكتور علي خلال كلمته الى ان الهدف من المؤتمر هو ايجاد خطوات متطورة في مجال مكافحة الفساد وتقديم منظومة وثقافة متكاملة في هذا المجال، بالاضافة الى توفير شبكة وقائية ضد الفساد تكافح وتعاقب وتنمي وتتعاون دوليا في مجال مكافحة الفساد، خاصة ان اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد شملت اضافة الى مسائل التجريم اليات الوقاية من الفساد واستراتيجيات مكافحة هذه الظاهرة. وشدد على اهمية الارادة السياسية المتوفرة لدى الحكومات لتبني هذه الاتفاقية والمشاركة باتخاذ كافة آليات التطبيق في مكافحة الفساد، منوها في هذا الاطار بدور الاردن كونه البلد الاول في المنطقة العربية الذي انشأ هيئة متخصصة لمكافحة الفساد اضافة الى كونه البلد الاول الذي أنهى عملية التقييم الذاتي بنجاح. وركز على اهمية تركيز جهود الدول العربية في مجال مكافحة الفساد وتبادل الخبرات والتجارب المكتسبة. كما عرض للانجازات التي تحققت خلال الفترة الماضية ووضع حجر

<sup>6</sup> كلمة السيد لوك ستيفنز موجودة على موقع المبادرة [www.arabgov-initiative.org](http://www.arabgov-initiative.org).

الاساس لاطلاق شبكة التعاون العربية في مجال مكافحة الفساد في الدول العربية. وقام بتقديم شرح عام حول دور المكتب في دعم الدول في تطبيق الاتفاقية عارضا لأهمية الشراكة الإستراتيجية مع برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP-POGAR) والتي سيتم العمل من خلالها على تقديم الدعم للدول العربية من أجل تطبيق إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

السيد مارتن فورست، رئيس قسم إدارة القطاع العام والأداء، مديرية إدارة الحكم والتنمية، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي: قام السيد فورست باستعراض مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي (OECD)، ابتداء من المرحلة الأولى (2005 - 2007) منوها الى ان المبادرة ساعدت كلا من الدول العربية والدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي في إنشاء وتعزيز شبكة إقليمية فريدة من صانعي السياسات والممارسين. كما أظهرت المبادرة الدور المحوري الذي يمكن أن تلعبه مثل هذه المبادرات في تسهيل التعاون بين الدول العربية والدول الأعضاء في منظمة التعاون في مجال إدارة الحكم. وقد أسس ذلك للعمل المستقبلي في أثناء المرحلة الثانية من المبادرة (2008-2010) والتي تستمد قوتها من الفهم المشترك للأطراف لضرورة أن تركز المبادرة على حوار السياسات الذي يعزز تنفيذ إصلاحات إدارة الحكم وقياس نتائجها. وقد اشار السيد فورست الى ان من الوسائل المهمة لتعزيز هذه العملية تحسين الاتصال بين المانحين النشطين في دعم المبادرة وزيادة وعيهم بمشروعات الإصلاح التي تنفذها الدول العربية المشاركة. ويمكن أن يضمن ذلك أيضا وجود تكامل بين المبادرة وبرامج التعاون القائمة في المنطقة العربية مختتما كلمته بعرض التوجهات الإستراتيجية التي تم إعتماؤها للمرحلة الثانية من المبادرة وهي (1) تعميق حوار السياسات وبناء المعرفة والقدرات على المستوى الإقليمي، و(2) دعم مشورة النظراء والشراكات للإصلاح على المستوى الوطني، و(3) مراقبة وقياس التقدم في القطاع الحكومي والنظام القضائي، و(4) ترسيخ المبادرة في إطار إقليمي لمؤسسات وشبكات للإصلاح.

الدكتور وسيم حرب، المستشار الرئيس لحكم القانون، برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي:<sup>7</sup> عرف الدكتور حرب في بداية كلمته ببرنامج ادارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDP-POGAR) ودوره الريادي في المنطقة العربية من خلال النشاطات التي يقوم بها. ثم قام بعد ذلك بتقديم برنامج حكم القانون (مكافحة الفساد والإصلاح القضائي) ضمن إطار مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي (OECD). ثم عرض بلمحة سريعة للمشاريع المختلفة التي يتضمنها البرنامج المذكور والتي سينفذها برنامج إدارة الحكم في الدول العربية في إطار مبادرة الإدارة الرشيدة (1) مشروع دعم تطبيق اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة

<sup>7</sup> مداخلة الدكتور وسيم حرب بعنوان " برنامج المبادرة لتعزيز حكم القانون - مكافحة الفساد والاصلاح القضائي" موجودة على موقع المبادرة

[www.arabgov-initiative.org](http://www.arabgov-initiative.org)

الفساد في الدول العربية، و(2) ومشروع التدريب القضائي المتخصص في النزاعات الاقتصادية، و(3) مشروع تنفيذ الاحكام، و(4) مشروع اسقلال ونزاهة القضاء. كما عرض في مداخلته لعملية التقييم الذاتي منوها لاهميتها ودورها في تحديد حاجات الدول الواقعية إنطلاقاً من اولوياتها وخصوصياتها وبالتوافق مع احكام الإتفاقية الدولية. وتحدث بعد ذلك ن الشبكة العربية لمكافحة الفساد التي ذكرها معالي وزير العدل ومعالي رئيس هيئة مكافحة الفساد في الأردن في كلمتهما، والتي سنتاط بها مهام تعميق حوار السياسات الإقليمية وعملية بناء المعرفة والقدرات في الدول العربية في مختلف مجالات الإتفاقية، والمساهمة في تطوير برامج المساعدة التقنية على المستوى الوطني لتطبيق الإتفاقية حسب أولويات كل دولة، إضافة الى دعم آلية للتعلّم من النظراء والمشورة بينهم وبناء الشراكات لدعم تطبيق الإتفاقية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي إضافة الى تشجيع عملية تطوير مؤشرات عربية لرصد وقياس التقدّم في مجال مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في إطار إتفاقية الأمم المتحدة. وختم الدكتور حرب حديثه بالإشارة الى موضوع حماية الشهود ودور ذلك في تفعيل عملية مكافحة الفساد موضعاً الى انه ستم خلال هذه السنة عملية رصد للأنظمة القانونية السائدة في الدول العربية لحماية الشهود. وركّز الدكتور حرب في نهاية كلمته على أهمية الشراكة الاستراتيجية التي ستجمع بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) من أجل دعم تطبيق "إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" في الدول العربية خلال المرحلة الثانية من مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية التي ستمتد بين سنة 2008 وسنة 2010.

#### أعطيت بعد ذلك الكلمة لمن يرغب في الحديث من رؤساء الوفود، فكانت الكلمات التالية:

رئيس الوفد الاماراتي معالي وزير العدل الاستاذ محمد الظاهري:<sup>8</sup> أكد معالي الوزير على اهمية المؤتمر بالفائه الضوء على الاتفاقية الاممية حاثا الدول العربية على المصادقة عليها وتعديل القوانين والأنظمة الوطنية بما يتوافق مع الاتفاقية، كما شدد على ضرورة استكمال الجهود العربية لاجاد اتفاقية تكافح الفساد تفي بمتطلبات الاتفاقية الدولية مشيراً الى لجنة خاصة شكلت في اطار الجامعة العربية بهذا الخصوص. واستعرض جهود بلاده في مجال مكافحة الفساد والالتزام بالاتفاقية الدولية وقال ان الامارات من اوائل الدول التي صادقت على الاتفاقية. ونوّه الى ان الدولة أصدرت قانوناً اتحادياً متكاملاً يتضمن النصوص اللازمة للإيفاء بالالتزامات المتعلقة في مجال تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية. كما أكد أن موضوع الفساد لا يشكل ظاهرة في المجتمع الإماراتي وخاصة في ظل التطور الذي تشهده الدولة على كافة الأصعدة. وأكد أن دولته عازمة على تطوير الآليات المناسبة لمكافحة الفساد ومعاقبة مرتكبيه توفقاً مع المعايير الدولية في هذا المجال.

رئيس الوفد البحريني سعادة الدكتور علي بن فضل البوعينين النائب العام الاول:<sup>9</sup> عرض سعادة النائب العام لجهود مملكة البحرين في مكافحة الفساد منوها الى ان البحرين كانت من طليعة الدول العربية التي اصدرت تشريعا لمكافحة غسل الاموال، وهي الان اعدت مشروع قانون بالانضمام الى

<sup>8</sup> كلمة معالي وزير العدل الاماراتي موجودة على موقع المبادرة [www.arabgov-initiative.org](http://www.arabgov-initiative.org).

<sup>9</sup> كلمة سعادة النائب العام الاول البحريني موجودة على موقع المبادرة [www.arabgov-initiative.org](http://www.arabgov-initiative.org).

اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد وهو معروض على مجلس النواب لإقراره. وقد وجه سعادة النائب العام الدعوة الى سرعة اعتماد مشاريع القوانين العربية بشأن مكافحة الفساد والتعاون القضائي الجنائي، وتطوير بعض التشريعات ومن ذلك التوسع في نطاق جريمة الرشوة لتستغرق الرشوة الدولية والرشوة في القطاع الخاص مع إقرار المسؤولية الجنائية للشخص الاعتباري وتجريم إعاقة سير العدالة وكفالة الحماية للشهود والخبراء بالإضافة الى أهمية إعادة النظر في بعض النظريات المتعلقة بأحوال التسليم والاسترداد، مشدداً على ضرورة إيجاد مساحة للتشاور المسبق فيما بين الدول العربية قبل البت في مثل تلك الحالات بالفرض إذ قد تتبني تلك القرارات على أوجه نظر وتفسيرات تتعارض مع أحكام الدساتير والقوانين ومنها على سبيل المثال اعتبار جرائم الفساد والجرائم المالية من الجرائم السياسية التي لا يجوز فيها التسليم وهي ثغرات قد يستغلها مرتكبو تلك الجرائم في التحايل على أحكام التسليم والاسترداد. وقد قدّمت البحرين ورقة عمل حول الدور الذي تلعبه الاتفاقية في إيجاد اطر موضوعية ومؤسسية لمكافحة الفساد.<sup>10</sup>

كلمة وزير العدل السوداني القاها نيابة عنه السفير السوداني في المملكة الاردنية الهاشمية السيد محمد عثمان سعيد:<sup>11</sup> اشار معالي الوزير في كلمته الى اثر الفساد في اعاقة عملية التنمية عارضا للجهود التي تبذلها جمهورية السودان في مكافحة الفساد، حيث عرض لبعض القوانين ذات الصلة كقانون مكافحة الثراء الحرام والمشبوّه لسنة 1989 وقانون ديوان المراجعة العامة والقانون الخاص بالمشتريات الحكومية اضافة لقانون مكافحة غسل الاموال. واعتبر أنّ هذا يدلّ على ان السودان يتبنى نهجا كاملا لمكافحة الفساد يقوم على النزاهة والشفافية في الحكم وكيفية ادارة اجهزة الدولة. كما اشار في هذا الاطار الى ما تقوم به ادارة التفتيش في وزارة العدل من دور هام لتقويم عمل المستشارين القانونيين ووكلاء النيابة، وختم كلمته بالتشديد على اهمية التعاون الدولي في مكافحة الفساد.

رئيس الوفد الفلسطيني معالي وزير العدل الدكتور علي الخشان:<sup>12</sup> تحدّث معالي الوزير عن جهود السلطة الوطنية الفلسطينية في مجال مكافحة الفساد مشيرا الى أنّ السلطة صادقت على العديد من القوانين الخاصة بمكافحة الفساد واتخذت المزيد من الاجراءات الجزائية والعقابية في هذا المجال. وبين ان موضوع مكافحة الفساد احتل الاولوية القصوى في برنامج عمل الحكومة الفلسطينية الحالية في المؤسسات الحكومية والخاصة. كما عرض لاهمية استقلال القضاء وتعزيز دوره في مجال مكافحة الفساد مشيرا الى دور النيابة العامة في هذا المجال. وشدّد في ذات الوقت على ان هذه الجهود انعكست ايجابا على الوضع الفلسطيني بتعزيز ثقة الدول المانحة التي قدمت للفلسطينيين دعما كبيرا فاق اجمالي ما طلبه الجانب الفلسطيني من هذه الدول.

<sup>10</sup> ورقة العمل المقدمة من الوفد الرسمي البحريني بعنوان "دور اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد" موجودة على موقع المبادرة - [www.arabgov-initiative.org](http://www.arabgov-initiative.org).

<sup>11</sup> كلمة معالي وزير العدل السوداني موجودة على موقع المبادرة - [www.arabgov-initiative.org](http://www.arabgov-initiative.org).

<sup>12</sup> كلمة معالي وزير العدل الفلسطيني موجودة على موقع المبادرة - [www.arabgov-initiative.org](http://www.arabgov-initiative.org).



رئيس الوفد اللبناني القاضي محمد علي عويضة رئيس التفيتش القضائي:<sup>13</sup> تحدّث القاضي عويضة باسم معالي وزير العدل اللبناني الدكتور شارل رزق متناولاً حركة الدولة اللبنانية في مجال مكافحة الفساد منوهاً الى ان الاطر القانونية في لبنان تتلاءم الى حد كبير مع ما تطبته الاتفاقية مشيراً الى حزمة من التشريعات والقوانين والاطر المؤسسية ذات الصلة ومنها قوانين مكافحة تبيض الاموال والاثراء غير المشروع. كما تحدث عن تدابير تسليم المجرمين واسترداد الموجودات والتعاون الدولي المعمول بها في لبنان، مشدداً على ضرورة انضمام لبنان الى الاتفاقية ومشيراً الى أنّ هناك مشروع قانون لمكافحة الفساد معروض امام مجلس النواب اللبناني اضافة الى مشروع قانون الانضمام للاتفاقية الدولية.

رئيس الوفد اليمني معالي وزير العدل الدكتور غازي الاغبري:<sup>14</sup> تحدّث معالي الوزير عن خطورة الفساد على الاقتصاد الوطني، شارحاً الاليات التشريعية والمؤسسية التي اتخذتها اليمن في اطار مكافحة الفساد. ثم قدم عرضاً حول الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ودورها في هذا الخصوص مع الاشارة الى اجهزة اخرى تمارس ادوارها في مكافحة الفساد. ونوّه في كلمته الى عزم اليمن اطلاق التحالف الوطني من اجل النزاهة ومكافحة الفساد وذلك في شهر ابريل 2008 بمشاركة كافة الشركاء على الصعيد الرسمي والخاص والمجتمع المدني، وسيعمل هذا التحالف وفق وثيقة مبادئ والية عمل لبناء استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الفساد.

### 3. ملخّص فعاليات اليوم الثاني من المؤتمر: الثلاثاء 22 كانون الثاني/يناير 2008

• الجلسة الأولى: تناولت الجلسة الأولى موضوع "الفساد وتأثيره على التنمية والجهود الدولية والإقليمية لمكافحته". وقد ترأّس الجلسة معالي السفير الدكتور محي الدين طوق. وتحدّث فيها السيد فل ماتشيزا، والدكتور احمد عاشور، والسيد راينر غايغر، والسيدة أروى حسن، ومعالي المستشار الدكتور عبدالله الكيلاني، والدكتور عبد الله الشامسي.

السيد فل ماتشيزا، المستشار لشؤون السياسات لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:<sup>15</sup> قدم السيد ماتشيزا مداخلة بعنوان "الفساد والتنمية: الجهود الدولية"، عرض فيها للعلاقة بين الفساد والتنمية ومدى الترابط بينهما وقدم احصاءات في هذا الاطار معتبراً ان من بين الاثار الهامة لظاهرة الفساد الاساءة لمناخ الاستثمار واعاققة التنافسية وخلق بيئة غير ديمقراطية والاخلال بحكم القانون وازعاف المؤسسات. وشرح كيف يؤثر الفساد سلباً على النمو الاقتصادي من حيث إعاقته للاستثمارات الأجنبية والوطنية وتقليله من جودة البنية التحتية العامة مشيراً الى تأديته لهجرة العقول وتخفيض عائدات الضريبة والدخل. ثم عرض السيد ماتشيزا بعبارة للجهد الدولية والإقليمية لمكافحة الفساد. وختم حديثه

<sup>13</sup> كلمة سعادة رئيس التفيتش القضائي في لبنان موجودة على موقع المبادرة [www.arabgov-initiative.org](http://www.arabgov-initiative.org).

<sup>14</sup> كلمة معالي وزير العدل اليمني موجودة على موقع المبادرة [www.arabgov-initiative.org](http://www.arabgov-initiative.org).

<sup>15</sup> مداخلة السيد فل ماتشيزا بعنوان " الفساد والتنمية: الجهود الدولية" موجودة على موقع المبادرة [www.arabgov-initiative.org](http://www.arabgov-initiative.org).

بالإشارة الى جهود برنامج الامم المتحدة الانمائي في مكافحة الفساد معتبرا ان اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد ينظر اليها على انها اداة للتنمية.

**الدكتور أحمد عاشور، خبير في شؤون الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد وأستاذ الإدارة بجامعة الإسكندرية:**<sup>16</sup> قدم الدكتور عاشور مداخلة قيمة عرض فيها لنتائج دراسة قدمها لبرنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP-POGAR) واحتوت على قياس للعلاقة بين النزاهة/الفساد وفق مؤشر الفساد المدرك CPI الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية. وقدّم عددا من مؤشرات التنمية، مبينا علاقة كل منها بالفساد. وشرح أن العلاقة تكون طردية في حالة المؤشرات المتعلقة بالتنافسية ومتوسط الدخل والتنمية البشرية ونسبة الانفاق على الصحة ونصيب الدولة من الاستثمارات الاجنبية المباشرة ونسبة الانفاق على التعليم. وشرح أن العلاقة تكون عكسية في حالة المؤشرات المتعلقة بنسبة الاقتصاد غير الرسمي ونسبة الفقر. ثم عرض بعد ذلك لمقومات وشروط جعل برامج مكافحة الفساد داعمة للتنمية والتي تتمحور حول جدية هذه البرامج وربطها بالاهداف والسياسات التنموية اضافة الى توسيعها تبعا للتداخل بين نوعيات الفساد لكن ضمن اولويات. وأشار الى اهمية ايجاد الية لمشاركة الاطراف المعنية والمستفيدة اضافة الى اهمية التشخيص الصحيح بناء على دراسات واقعية مشددا على اهمية بناء هيكل لمؤشرات الفساد والنزاهة ولمؤشرات التنمية ذات العلاقة اضافة الى بناء استراتيجيات للمكافحة ذات مستهدفات تنموية، مع اجراء تقييم الانجازات المتحققة وفق المستهدفات والمقارنة مع دول اخرى. ونوه أخيرا بمحورية دور تعزيز الشفافية وكسب تعاطف ومشاركة المجتمع والرأي العام. وركز في ختام كلمته على اهمية ايجاد شبكة لمكافحة الفساد مهمتها تنسيق الجهود وبناء استراتيجيات لمكافحة الفساد.

**معالي السفير الدكتور محي الدين طوق:** قدم معالي السفير مداخلة حول الفساد ودور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC)، اشار فيها الى ان الفساد يشكل معضلة حقيقية لكافة الدول بالنظر لاثاره الخطيرة على كافة جوانب الحياة بحيث يمكن القول انه لا يوجد اي مجتمع دون فساد الا ان القدرة على السيطرة على هذه الظاهرة تتفاوت بحسب مدى سيطرة حكم القانون والحوكمة الرشيدة في هذا البلد او ذاك، لكن المؤسف ان اثار الفساد كبيرة على الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة. وفي هذا الاطار قدم الدكتور طوق مجموعة احصاءات تدلل على هذا الواقع مستفاعة من دراسات البنك الدولي حول اثار الفساد على بعض الدول الافريقية، مشددا على ارتباط الفساد بزيادة ظاهرة الفقر وتدني معدلات التنمية وغياب مفاهيم الحكم الرشيد. وهذا ما ظهر جليا في دراسة اعدتها برنامج الامم المتحدة الانمائي سنة 1998 بعنوان " محاربة الفساد لتحسين الحوكمة". ويرى الدكتور طوق الى انه وفي غياب تقديرات من الممكن الركون اليها فانه يعتقد ان ما بين 15 الى 25 بليون دولار تهدر سنويا في العالم العربي. بعد ذلك عرض الدكتور طوق لاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد واثارها المحتملة على التنمية المستدامة معتبرا ان قدرة الدولة على تطبيق الاتفاقية ستكون يوما ما معيارا للحكم عليها في التنمية الاقتصادية وايضا من اجل الحصول على المنح والمساعدات. ثم عرض الى اثر الفساد على

<sup>16</sup> مداخلة الدكتور احمد عاشور بعنوان "مكافحة الفساد لدعم التنمية" موجودة على موقع المبادرة [www.arabgov-initiative.org](http://www.arabgov-initiative.org).

التنمية مشددا على اهمية ما جاءت به الاتفاقية في ديباجتها وفي المادة 62 في هذا الخصوص، حيث افردت الاتفاقية فصلا خاصا وشاملا للتدابير الوقائية. كما افردت الاتفاقية حيزا هاما للمساعدات التقنية وتبادل المعلومات. وأشار في هذا الصدد الى أن مؤتمر الدول الاطراف في اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد الذي انعقد في اواخر 2006 اعطى اولوية قصوى للمساعدات التقنية ولمسألة استرداد الموجودات نظرا للارتباط بين استرداد الموجودات والتنمية المستدامة انطلاقا من ان النجاح في استرداد ما تم سرقة من اموال يؤدي لاستخدام هذه الاموال في التنمية. والاتفاقية في هذا الاطار تبرز اهمية الشراكة لاسترداد الاموال المسروقة، حيث ان الدول النامية بحاجة لتحسين الحاكمية لديها لمنع تسريب الاموال منها اما الدول المتطورة فعليها التوقف عن اعطاء ملاذ امن لهذه الاموال في بنوكها. وتجدر الاشارة في هذا الاطار الى ان البنك الدولي ومكتب الامم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات قاما بشكل مشترك بإنشاء مجموعة تسمى "مجموعة اصدقاء استعادة الاموال المسروقة" بهدف البحث في موضوع استرداد الموجودات ووضع افضل السبل للاسترداد. وذكر الدكتور طوق الى انه شخصيا عضو في هذه المجموعة والتي ستعقد اجتماعها الاول في اذار 2008 في واشنطن (الولايات المتحدة الأمريكية). وقد ختم الدكتور طوق مداخلته بالحديث عن تقرير ورشة التعاون الدولي حول المساعدات التقنية والمتعلقة بتنفيذ الاتفاقية والتي انعقدت في مونتيفيديو (الاوروجواي) بين 30 أيار/مايو و 1 حزيران/يونيو 2007، حيث تضمن هذا التقرير 16 محورا يتعلّق بالتنسيق بين مبادرات مكافحة الفساد الاقليمية والدولية وبرامج الاصلاح العامة والترويج للاتفاقية، ويمكن اخذها بعين الاعتبار في مجال تقديم المساعدة التقنية.

السيد راينر غايغر، نائب مدير مديرية شؤون المالية والأعمال، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: قدّم السيد غايغر مداخلة بعنوان "تطبيق اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمكافحة رشوة الموظفين الحكوميين الاجانب في التعاملات التجارية الدولية مع الاشارة الى برنامج الإستثمار في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا الخاص بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي"، وقد بدأ هذه المداخلة بالاشادة بدور الاردن الريادي في المنطقة في مكافحة الفساد. ثم استعرض الاطار القانوني لاتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمكافحة رشوة الموظفين الحكوميين الاجانب في التعاملات التجارية الدولية، واليات تطبيقها ودورها في مكافحة الفساد متحدثا عن جريمة رشوة الموظفين العموميين الاجانب ومسؤولية الاشخاص الاعتباريين ومشددا على اهمية موضوع المحاسبة وقواعدها مع استعراض الالتزامات المترتبة في هذا الاطار. ثم عرض للمساعدة القانونية المتبادلة ومسائل تسليم المجرمين مع الاشارة الى اليات الرصد والمتابعة كوسيلة هامة لدعم تطبيق الاتفاقية. بعد ذلك عرض السيد غايغر لبرنامج الإستثمار في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا الخاص بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) وتحديدا لما تضمنه المؤتمر الوزاري الثاني الذي عقد في القاهرة (مصر) بتاريخ 27-28 تشرين الثاني/نوفمبر 2007 والذي كان تحت عنوان "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة"، مؤكدا على الحاجة لمعالجة الفساد وضمان معايير عالية لادارة الشركات والمشاريع الخاصة باعتبارها عناصر اساسية مواتية للبيئة

الاستثمارية. وربط في كلمته بين محاربة الفساد والتنمية الاقتصادية والاستثمار مختتما بالقول ان الفساد هي جريمة ضد كل الانسانية بما تتركه من اثار مدمرة على المجتمعات.

السيدة أروى حسن ممثلة برنامج الشفافية الدولية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا:<sup>17</sup> قدمت السيدة حسن مداخلة اشارت فيها الى ان مشكلة الفساد تأخذ حيزا دوليا مع اتساع التعاملات التجارية الامر الذي يجعل من الضرورة بمكان معالجة هذه الآفة من خلال أدوات واتفاقيات يتطلب تطبيقها وجود آليات رصد ومراجعة تضمن أن تقوم الدول المعنية بتنفيذ التزاماتها، مع الإشارة إلى أن "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" تختلف عن الاتفاقيات الإقليمية من حيث نطاق تطبيقها. ومع ذلك اعتبرت أن هناك دروسا مستفادة من آليات الرصد والمراجعة الخاصة بتلك الاتفاقيات يجدر الأخذ بها عند وضع آليات رصد ومراجعة خاصة "باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد". واعتبرت أنه يتبين من خلال إجراء مقارنة بين آليات الرصد الخاصة بالاتفاقيات الإقليمية لمكافحة الفساد من حيث المنهجية المعتمدة ونطاق المراجعة وسرعة العمل وعدد ورش العمل والزيارات التي تمت، أن أبرز الخصائص لضمان فعالية آليات الرصد هي (1) التزام الحكومات بشكل جدي، و(2) جمع المعلومات من مصادر متعددة، و(3) إعداد تقرير من قبل خبراء مستقلين يتضمن تقييما وتوصيات، و(4) وجود أمانة سر قوية ومطلعة، و(5) قيام حوار صريح ومنفتح وبناء حول التقييم مع مجموعة من النظراء الحكوميين، و(6) تحديد المساعدة التقنية اللازمة، و(7) نشر التقرير النهائي، و(8) متابعة توصيات التقرير النهائي. وبالعودة إلى آلية الرصد الخاصة "باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد"، فيجب أن تتمتع بالإضافة إلى الخصائص العامة المذكورة بثلاث مكونات تتلخص في انه يقع على عاتق الدول الأطراف أن توجد الأولويات والسياسات الخاصة بعملية المراجعة، اضافة الى انه يتوجب على أمانة السر متابعة عملية المراجعة بشكل يومي. كما يجب إنشاء هيئة من الخبراء تختص بتأمين المساعدة والمشورة للدول الأطراف وأمانة السر حول كيفية تنظيم عملية المراجعة. واخيرا استعرضت المتحدثات التحديات التي تواجهها الدول لتنفيذ آلية الرصد، كتأمين التمويل اللازم لإجراء المراجعات ثم تصحيح النواقص التي تظهر بعد المراجعة. من هنا تبرز ضرورة تقديم المساعدات المالية والبشرية و التقنية اللازمة من قبل الدول المتقدمة عند الحاجة.

معالي الدكتور عبدالله الكيلاني، الوزير المفوض، رئيس قسم الدراسات القانونية والقضائية لدى الإدارة القانونية بجامعة الدول العربية:<sup>18</sup> قدم الدكتور الكيلاني مداخلة حول جهود وانجازات جامعة الدول العربية في مجال تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وإعداد اتفاقية عربية لمكافحة الفساد، حيث اشار الى انه وتنفيذاً للقرارات الصادرة عن مجلس وزراء العدل العرب ومكتبه التنفيذي عقدت لجنة "خبراء وممثلي الدول العربية لتنسيق المواقف العربية بشأن الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية"

<sup>17</sup> مداخلة السيدة أروى حسن بعنوان "أهمية الأدوات والاتفاقيات الإقليمية لمكافحة الفساد" موجودة على موقع المبادرة [www.arabgov-initiative.org](http://www.arabgov-initiative.org).

<sup>18</sup> مداخلة معالي الوزير المفوض لدى جامعة الدول العربية بعنوان "جهود وانجازات جامعة الدول العربية في مجال تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وإعداد اتفاقية عربية لمكافحة الفساد" موجودة على موقع المبادرة [www.arabgov-initiative.org](http://www.arabgov-initiative.org).

اجتماعات تنسيقية فيما يتعلق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد منذ ان كانت مشروع اتفاقية وحتى أصبحت اتفاقية. كما شاركت جامعة الدول العربية بفاعلية وإيجابية في اجتماعات اللجنة المخصصة لإعداد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ورحبت بدخول الاتفاقية حيز النفاذ. كما دعت الدول الأعضاء إلى التصديق عليها أو الانضمام إليها باعتبارها آلية ضرورية لتعزيز التعاون الدولي على مكافحة الفساد ودعم الجهود الوطنية في هذا المجال. كما أصدر مجلس وزراء العدل العرب قراره رقم 506 - د 19 - 2003/11/8 الذي دعا فيه الدول العربية إلى إيلاء أهمية خاصة للتوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وفي ذات الاطار أصدر مجلس وزراء العدل العرب في دورته (21) قراراً برقم 604 - 2005/11/29 ينص على "التأكيد على أهمية المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أو الانضمام إليها باعتبارها آلية ضرورية لتعزيز التعاون الدولي على مكافحة الفساد ودعم الجهود الوطنية في هذا المجال وعقد ندوة قانونية وزارية عربية حول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وذلك في مقر الأمانة العامة للجامعة. كما أشار في كلمته الى القرار الصادر عن المكتب التنفيذي للمجلس برقم 512- 2007/5/24 والذي يتضمن "دعوة الدول العربية التي لم تصادق أو تنضم إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إلى القيام بذلك". وتحدث الدكتور الكيلاني عن مواصلة الأمانة العامة جهودها من خلال عقد الاجتماعات التنسيقية بين الوفود العربية المشاركة في المؤتمر الثاني للدول الأطراف في الاتفاقية. فقد عقدت الأمانة العامة خلال الفترة 13-16/1/2008 اجتماعاً لخبراء وممثلي الدول العربية تم خلاله مناقشة آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وفقاً للقرار رقم 1/1 الصادر عن المؤتمر الأول للدول الأطراف. وأعربت اللجنة عن أملها في تكاتف الجهود بغية إنشاء الآلية المناسبة وفقاً لمتطلبات الاتفاقية على أن تكون آلية شفافة وفعالة ومحايدة. كما تمت مناقشة موضوعات استرداد الموجودات، والمساعدة التقنية ومسألة رشو الموظفين العموميين والمنظمات العمومية. وختم الدكتور الكيلاني الحديث بعرض حول جهود الجامعة في إعداد اتفاقية عربية لمكافحة الفساد إضافة الى جهودها الهادفة الى إعداد قانون عربي استرشادي لمكافحة الفساد والقانون العربي الاسترشادي للتعاون القضائي الدولي في المسائل الجنائية والتقارير التجميعي لردود الدول العربية على استبيان حول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

**الدكتور القاضي عبد الله الشامسي، رئيس محكمة الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة:** عرض الدكتور الشامسي مداخلة بعنوان "السمات العامة لمشروع الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد ومقارنتها مع اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد"<sup>19</sup> تحدث فيها حول ملامح مشروع الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد عارضاً للجهود العربية في هذا الاطار والتي انتت تنفيذاً لقرارات متتالية صدرت عن مجلسي وزراء العدل والداخلية العرب منذ سنة 2002 وبتعاون وتنسيق بين أمانتي المجلسين، حيث تم تشكيل لجنة مشتركة من خبراء المجلسين لمراجعة المشروع المبدئي للاتفاقية العربية لمكافحة الفساد. وقد اجتمعت اللجنة عدة مرات خلال السنوات الأربعة الماضية وراجعت خلالها المشروع في ضوء ملاحظات الدول والاتفاقية الدولية التي اعتبرتها اللجنة الإطار العام لوضع الاتفاقية العربية واستكملت إعداد المشروع

<sup>19</sup> تجدون مشروع الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد على موقع المبادرة [www.arabgov-initiative.org](http://www.arabgov-initiative.org).

بصياغة الجوانب التي لم يشملها وذلك في ضوء ورقة العمل المقدمة من المستشار عبد الله يوسف الشامسي ممثل وزارة العدل بدولة الإمارات العربية المتحدة الذي تم تكليفه بهذا العمل من قبل المكتب التنفيذي للمجلس بالقرار رقم 542/2007. بعد ذلك قدم المتحدث عرضاً لمشروع الاتفاقية بالتنسيق مع الامانة العامة لجامعة الدول العربية وموافقتها، وأشار الى ان المشروع الذي تمّ وضعه يحتوي على ديباجة تشير الى اثار الفساد وارتباط هذه الظاهرة بالجريمة المنظمة موضحة ان مشروع الاتفاقية يرتكز بشكل كبير على نصوص اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد. ثم عرض القاضي الشامسي لبعض المسائل المتضمنة في مشروع الاتفاقية كما عرض الى ان بعض الاختلافات بين مشروع الاتفاقية العربية واتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد خاصة في مسائل التجريم حيث اكتفى مشروع الاتفاقية العربية بوضع اطار عام دون وضع تفاصيل فيما خص الاطار الموضوعي للتجريم. وأضاف الى ان الاتفاقية الدولية تعرضت في المادة 28 منها الى كيفية الوصول الى اركان جريمة الفساد وهذا ما لم يأت عليه مشروع الاتفاقية العربية استناداً الى ان هذه المسألة يجب ان تترك للقاضي الوطني. ونوّه في هذا الاطار بأن الاتفاقية حال اقرارها سوف تشكل إطاراً إقليمياً يكمل ويعزز تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة على الصعيد العربي.

في ختام الجلسة، تعرّض معالي الدكتور محي الدين طوق لمسألة استرداد الموجودات مؤكداً على اهميتها من جهة والتعقيدات التي تكتنفها من جهة اخرى، مضيفاً الى ان نيجيريا وعلى سبيل المثال انتظرت مدة خمس سنوات حتى تستطيع استرداد نصف مليار دولار من أصل ما مجموعه 5 مليارات دولار كانت تطالب بها، وان الفيليبين احتاجت 18 سنة كي تستعيد الاموال التي هربها الرئيس الاسبق ماركوس. هذه الامثلة تدلّ على وجوب وجود شراكة حقيقية فيما يتعلق بجهود استرداد الموجودات بين الدول النامية التي تتسرب منها الاموال المنهوبة من ناحية وبين الدول المتقدمة والتي توضع في مصارفها الاموال المتحصلة عن جرائم الفساد من ناحية اخرى.

- **الجلسة الثانية:** تناولت الجلسة الثانية موضوع "مراجعة جهود تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) في المنطقة العربية". ترأس الجلسة الدكتور وسيم حرب وتحدّث فيها الدكتور حاتم علي. تبعه السيد أركان السبلاني بتقديم فريق الخبراء الحكوميين العرب المعني بالتقييم الذاتي الخاص باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. قام بعدها الخبراء الحكوميين العرب بتقديم مداخلات مقتضبة عن تقدّم عملية التقييم الذاتي في دولهم.

**الدكتور وسيم حرب، المستشار الرئيس لحكم القانون، برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي:** تمحورت مداخلة الدكتور حرب حول الأهمية الاستراتيجية للتقييم الذاتي كون ان القراءة المعمّقة والرصد الفعال للواقع القانوني في كل دولة ومقارنته بأحكام اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد هو أمر أساسي لوضع سياسات منسّقة لمكافحة الفساد. حيث أن هذا الأمر يساهم في تحديد حاجات الدول إنطلاقاً من اولوياتها وخصوصياتها وبالتوافق مع احكام الإتفاقيّة الدولية. كما قدّم الدكتور حرب لعملية التقييم الذاتي مشيراً الى جهود برنامج ادارة الحكم في الدول العربية في هذا الإطار بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، حيث سيعتبر مركز

هذا الدعم على عقد ورش تدريبية اقليمية للتدريب على التقييم الذاتي ضمن اطار منسق ومستمرّ لمساعدة الدول العربية على انجاز هذه العملية وتحديد حاجاتها.

الدكتور حاتم علي، خبير الوقاية من الجريمة برنامج الأمم المتحدة العالمي لمكافحة الفساد ووحدة مكافحة الفساد، قسم العمليات، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة: عرض القاضي علي في مداخلته لبعض الإلتزامات الرئيسية للدول الأطراف في ظلّ الإتفاقية من حيث التشريع ووضع السياسات وإتخاذ التدابير الإدارية والمدنية. بعد ذلك قدّم شرحاً مقتضباً لبرنامج القائمة المرجعية للتقييم الذاتي الخاص بالإتفاقية (UNCAC Self Assessment Checklist) مشدداً على أهمية التقييم الذاتي ودور هذه الآلية في تحديد حاجات الدول بصورة منهجية وفعّالة ما يسهّل عملها على تطبيق الإتفاقية ويفعل عملية تقديم الدعم التقني المناسب، شارحاً محتويات البرنامج المذكور وكيفية تطويره.

الاستاذ أركان السبلاني، الإختصاصي القانوني في برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: رحب الاستاذ السبلاني في كلمة مقتضبة بأفراد بفريق الخبراء الحكوميين العرب مستعرضاً الجهود المبذولة في اطار دعم الدول العربية في عملية التقييم الذاتي الخاص بإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. فأشار الى الجلسة التحضيرية التي عقدت في شرم الشيخ (مصر) بتاريخ 23 تشرين الأول/أكتوبر 2007، وبحضور 5 دول عربية، تمّ فيها تقديم برنامج اللائحة المرجعية للتقييم الذاتي الخاص بالإتفاقية وبحث أفضل السبل لتعزيز قدرة الدول العربية على تنفيذ تقييم ذاتي كفوء وفعّال. وأشار الى أنّه تبع ذلك تنظيم ورشة عمل تدريبية أولى عقدت في عمّان (الأردن) بتاريخ 16-18 كانون الأول/ديسمبر 2007 تمّ فيها شرح برنامج اللائحة المرجعية بصورة دقيقة وشرح المواد التي سيتناولها التقييم والمتطلبات الرئيسية لتنفيذها. وشرح كيف تمّ، إثر هذه الورشة، تشكيل فريق الخبراء الحكوميين العرب المعنيين بالتقييم الذاتي الخاص "بإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" الذي يضم حتى تاريخه خبراء من 12 دولة عربية هي الأردن، الإمارات العربية المتحدة، تونس، الجزائر، سورية، السلطة الوطنية الفلسطينية، قطر، الكويت، لبنان، المغرب، موريتانيا، اليمن.

**بعد ذلك اعطيت الكلمة لفريق الخبراء الحكوميين العرب المعنيين بالتقييم الذاتي الخاص باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وذلك للحديث عن حال الدول العربية بالنسبة لتطبيق الإتفاقية ومدى التقدّم الذي تمّ إحرازه في عملية التقييم الذاتي:**

الدكتور محمد عديناات، عضو مجلس هيئة مكافحة الفساد، الأردن: قام الخبير الأردني بعرض تجربة دولته في هذا الاطار، مشيراً الى دور هيئة مكافحة الفساد في منع الفساد ومكافحته والتوعية بمخاطره على المجتمع. وقد تناول المراحل التي تمّت من خلالها عملية التقييم الذاتي التي انجزتها الاردن بنجاح. وبيّن ان الاردن قام بتشكيل فريق عمل وطني قسّم أسئلة التقييم الذاتي على الجهات الحكومية التي تمارس ادواراً في مكافحة الفساد كي يتسنى لهذه الجهات الاجابة على اسئلة التقييم الذاتي بنوع من التخصص والحرفية وكل في مجاله. وقد تركّز هذا العمل بين وزارة العدل وهيئة مكافحة الفساد التي كانت قد أنشأت حديثاً. وأشار الدكتور العديناات الى ان الاردن ونتيجة لتجربته الريادية في عملية التقييم

الذاتي وانجازه هذا العمل في الوقت المحدد فانه الان من الدول التي تجري عملية تقييم لتجارب الدول الاخرى في التقييم الذاتي.

**القاضي عبدالله الشامسي، رئيس محكمة محكمة استئناف الشارقة، وزارة العدل، الإمارات العربية المتحدة:** اشار الخبير الإماراتي الى اهمية عملية التقييم الذاتي مشيدا بالمعرفة المتقاة من ورشة العمل التدريبية الاقليمية التي جرت في الاردن خلال شهر ديسمبر 2007 والتي انعكست ايجابا على البدء بهذه العملية. وأشار أيضا الى ان عملية التقييم الذاتي في دولة الامارات هي في طور التقدم وذلك نتيجة التنسيق مع الدول العربية الاخرى والذي افضى الى ان عملية التقييم الذاتي تحتاج لوقت اضافي للاجابة عليها بتخصص ودقة. وفي هذا الاطار، فان دولة الامارات قامت بتوزيع اسئلة التقييم الذاتي على الهيئات المختصة كل بحسب اختصاصه تمهيدا لتجميع الاجابات ووضعها في اطار واحد ضمن اداة التقييم الذاتي. كما تناول المتحدث في كلمته أحدث جهود مكافحة الفساد في الامارات سواء من حيث القوانين او الهيئات التي تمارس دورها في مكافحة الفساد كالتدابير العامة المتخصصة عارضا لاهمية الاسترشاد بتجارب الدول الاخرى.

**السيدة جلييلة حداد، رئيسة مكتب استراتيجية التعاون القانوني والقضائي في وزارة العدل، الجزائر:**<sup>20</sup> عرضت الخبيرة الجزائرية خلال مداخلتها لجهود دولتها في مكافحة ظاهرة الفساد في المجالات المؤسساتية والتشريعية والتنظيمية ضمن ما يعرف ببرنامج اصلاح العدالة. كما ركزت على مصادقة الجزائر على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد، وصدور قانون الوقاية من الفساد ومكافحته سنة 2006 الذي جعل من جرائم الفساد غير قابلة للتقادم نظرا لخطورتها وتأثيرها على الاقتصاد والتنمية وكيان المجتمع، ونوهت الى ان الجزائر اعتمدت اليات فعالة للوقاية من الفساد ومكافحته كإلزام الموظفين العموميين والقضاة واعضاء الحكومة والبرلمان بالتصريح بالامتلاكات عند توليهم لوظائفهم تحت طائلة المتابعة الجزائية في حالة عدم التصريح او تقديم تصريح غير صحيح. اما فيما يتعلق بالتقييم الذاتي فقد اشارت الاستاذة جلييلة الى مشاركة الجزائر في اعمال ورشة العمل التدريبية الاقليمية المتعلقة بالتقييم الذاتي والتي جرت في عمان خلال شهر كانون الأول/ديسمبر 2007 حيث شكلت هذه الدورة مناسبة لتقديم بعض الملاحظات والاقتراحات حول القائمة المرجعية الالكترونية للتقييم الذاتي اضافة الى مواصلة العمل على قائمة التقييم الذاتي والتعريف بها في الجزائر عن طريق رفع تقرير الى وزارة العدل وتقديم عرض Data show في هذا الخصوص.

**السيدة ريم أبو الرب، مساعدة قانونية في وزارة العدل، السلطة الوطنية الفلسطينية:**<sup>21</sup> عرضت الخبيرة الفلسطينية للجهود المبذولة في اطار مكافحة الفساد و اشارت الى وجود قوانين تتعلق بمكافحة الفساد كالقرار بقانون مكافحة غسل الاموال لسنة 2007 والذي انشأ لجنة وطنية متخصصة بمكافحة غسل الاموال اضافة الى انشائه وحدة متابعة مالية لمراقبة العمليات المشبوهة. كما أشارت الى قانون الكسب غير المشروع لسنة 2005 وقانون ديوان الرقابة المالية والادارية. وتناولت الخبيرة في

<sup>20</sup> كلمة الوفد الرسمي للجزائر موجودة على موقع المبادرة [www.arabgov-initiative.org](http://www.arabgov-initiative.org).

<sup>21</sup> مداخلة ممثلة وزارة العدل في السلطة الوطنية الفلسطينية موجودة على موقع المبادرة [www.arabgov-initiative.org](http://www.arabgov-initiative.org).



مداخلتها وجود نيابة متخصصة لمكافحة الفساد ودورها، إضافة الى وجود قوانين منشئة لهيئات متخصصة في مكافحة الفساد تحول دون إيجادها عقبات مختلفة. وأشارت ختاماً الى وجود صعوبات اجرائية تؤخر اتمام عملية التقييم الذاتي، منوهة بالفائدة المتحققة من المشاركة في ورشة العمل التدريبية الإقليمية المتعلقة بالتقييم الذاتي التي عقدت في الاردن خلال شهر كانون الأول/ديسمبر 2007 والتي من أبرزها تسريع الانتهاء من عملية التقييم.

السيد عبد العزيز نور، رئيس قسم الاتفاقيات الدولية في وزارة العدل، قطر: اشار الخبير القطري الى ان دولته بدأت فعلاً في الاجابة على اسئلة التقييم الذاتي ولكن ثمة مشاكل تقنية حالت دون اتمامه ويجري العمل حالياً على الاجابة عليه مرة اخرى. وتناول في عجلة جهود قطر في مكافحة الفساد خاصة بالنسبة لإنشاء اللجنة الوطنية للنزاهة والشفافية بموجب القرار الاميري رقم 84 لسنة 2007 ، والذي أتى في إطار جهود تطبيق اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد .

السيد زكريا الأنصاري، مدير ادارة العلاقات الدولية في وزارة العدل، الكويت:22 اشار الخبير الكويتي الى صعوبات في اكمال عملية التقييم الذاتي لان ثمة نقاط تستوجب الاجابة عليها اخذ راي بعض الجهات المختصة لذلك تم التريث في اكمال التقييم الذاتي. ثم قدم عرضاً للجهود المبذولة في مكافحة الفساد والتي من اهمها مشاريع القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد، اضافة الى التعاون على المستوى العربي والدولي في هذه الجهود وخصوصاً حول ضرورة انشاء الية دولية لاسترداد الموجودات. وفي هذا الاطار سوف يتم تقديم ورقة عمل امام مؤتمر الدول الاطراف حول تجميد الموجودات ومصادرتها، مشيراً الى انه سوف يصار للبدء بتجميع القوانين ذات الصلة لابلاغ الامين العام بها.

القاضية ندى نخلة من هيئة التشريع والاستشارات في وزارة العدل، لبنان:23 عرضت الخبيرة اللبنانية الى ان التشريع اللبناني يحوي احكاماً كثيرة تتواءم مع ما اتت به الاتفاقية مع الاشارة الى وجود هيئات رقابية متخصصة. لكن المشكلة تكمن في عدم وجود هيئة وطنية لمكافحة الفساد. اما بالنسبة لعملية التقييم الذاتي فقد عرضت ممثلة لبنان الى انها وفي اعقاب انتهاء ورشة العمل التدريبية المتعلقة بالتقييم الذاتي تقدمت بتقرير مفصل الى وزير العدل اللبناني شرحت فيه اهمية ما تم عرضه خلال الورشة اضافة الى اهمية التقييم الذاتي في ابراز حاجات الدول من المساعدة الفنية. كما اشارت في ذات التقرير الى ضرورة انشاء هيئة لمكافحة الفساد والاستفادة من تجارب الاردن واليمن والجزائر في هذا المضمار. اما بالنسبة للتقدم في عملية التقييم الذاتي فإنها ستبدأ بعد انضمام لبنان الى الاتفاقية. وعرضت الخبيرة اللبنانية بالشرح لبعض الاطر القانونية لمكافحة الفساد في لبنان وبيّنت مدى مواءمتها للاتفاقية مشيرة الى ان قانون المحاسبة العمومية اللبناني وغيره من القوانين ذات الصلة تلحظ احكاماً من شأنها مكافحة الفساد في ادارة الاموال العمومية مع الاشارة الى وجود مشروع قانون متعلق بالصفقات العمومية ومشروع قانون اخر متعلق بانشاء ادارة للصفقات العمومية. وازدادت الى ان

22 مداخلة وفد الكويت الرسمي موجودة على موقع المبادرة [www.arabgov-initiative.org](http://www.arabgov-initiative.org).

23 مداخلة القاضية ندى نخلة من لبنان بعنوان " التقييم الذاتي الخاص باتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد استناداً الى الاولويات والالتزامات الرئيسية للدول الاطراف في الاتفاقية" موجودة على موقع المبادرة [www.arabgov-initiative.org](http://www.arabgov-initiative.org).

قانون الموظفين اللبناني وملحقاته يتضمن واجبات الموظفين والاعمال المحظورة عليهم والتدابير التي توجب عليهم الإبلاغ عن افعال الفساد اضافة الى قوانين اخرى في هذا الاطار كقانون الاثراء غير المشروع وقانون مكافحة تبييض الاموال منوهة الى انه وعلى اثر موافقة مجلس الوزراء اللبناني على الانضمام للاتفاقية تقدم مصرف لبنان بمشروع قانون يهدف لتعديل قانون مكافحة تبييض الاموال وتحديد المادة الاولى منه لتشمل كافة جرائم الفساد المنصوص عليها في الاتفاقية.

بعد ذلك طلب الكلمة رئيس الوفد الليبي معالي المستشار مصطفى عبدالجليل امين اللجنة الشعبية العامة للعدل.<sup>24</sup> وعرض في مداخلته لجهود مكافحة الفساد في ليبيا مستعرضا جملة من القوانين والاجراءات المتعلقة بمكافحة الفساد كقانون التطهير والجرائم الاقتصادية وغيرها، مشيرا الى ان من بين الصعوبات التي تقف حجر عثرة امام التقدم في جهود مكافحة الضعف في الارتقاء بمستوى الموظف العام. ووجه شكره للأردن على استضافتها هذا المؤتمر الهام في مضمونه للوقوف على مكانم الفساد ومحاولة ايجاد الية عملية للقضاء عليه ومكافحته.

السيد محمد بنعليو، رئيس قسم القضايا الجنائية الخاصة بمديرية الشؤون الجنائية والعفو بوزارة العدل، المغرب:<sup>25</sup> قام الخبير المغربي بشرح جهود دولته في اطار مكافحة الفساد على المستوى الهيكلي القضائي والاداري والمستوى التشريعي اضافة الى المستوى التوعوي. و اشار في هذا الاطار الى الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة والتي صدر قانون بانشائها ومن المتوقع تعيين اعضائها قريبا اضافة الى الغرف المتخصصة في قضايا الفساد لدى 9 محاكم استئناف وكذلك المحاكم المالية. كما اشار الى اهمية موضوع استرداد الموجودات منوها الى ان المغرب ينظم هذه المسألة جزئيا وفي اطار جرائم غسل الاموال فقط دون غيرها من جرائم الفساد. وعرض الخبير لمجموعة من القوانين التي لها علاقة بجهود مكافحة الفساد كقانون التصريح بالممتلكات والذي يجرّم فعل عدم التصريح بالممتلكات باعتباره جرما، و اشار ايضا الى الدور الذي تلعبه النيابة العامة في اطار مكافحة الفساد وايضا في المجال التتقيفي والتوعوي للمجتمع بمخاطر جرائم الفساد.

السيد مولاي ولد كواد ولد مولاي، المفتش العام للدولة المساعد، موريتانيا:<sup>26</sup> عرض الخبير الموريتاني للتجربة الموريتانية في مجال التقييم الذاتي في إطار عرض بصري متميز ومن خلال مقاربة إحصائية متميزة. وقد استعرض الخبير الاجابات التي تمت على اسئلة التقييم الذاتي والتي اتت في محصلتها متواءمة مع روح الاتفاقية بنسبة 66%. بعد ذلك شرح السيد مولاي تفصيلا الاسئلة التي تم الاجابة عليها بنعم او بنعم جزئيا او بلا سواء كانت هذه الاسئلة متعلقة بالتدابير الوقائية او بالتجريم و انفاذ القانون او بالتعاون الدولي او باسترداد الموجودات.

<sup>24</sup> كلمة معالي المستشار امين اللجنة الشعبية العامة للعدل في ليبيا موجودة على موقع المبادرة [www.arabgov-initiative.org](http://www.arabgov-initiative.org).

<sup>25</sup> مداخلة السيد محمد بن عليو بعنوان "عرض وضعية المغرب ازاء اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد" موجودة على موقع المبادرة [www.arabgov-initiative.org](http://www.arabgov-initiative.org).

<sup>26</sup> مداخلة السيد مولاي ولد مولاي بعنوان "الية التقييم الذاتي-التجربة الموريتانية" موجودة على موقع المبادرة [www.arabgov-initiative.org](http://www.arabgov-initiative.org).

القاضي راشد المنيفي، مدير عام مكتب الوزير لشؤون المجالس واللجان، منسق الحكم الجيد بوزارة العدل، اليمن:<sup>27</sup> عرض الخبير اليمني لعملية التقييم الذاتي في اليمن ومدى التطور الذي طرأ عقب الانتهاء من ورشة العمل التدريبية المتعلقة بالتقييم الذاتي حيث شكلت لجنة مكونة من الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد ووزارة المالية والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والنيابة العامة ومجلس النواب ومكتب رئاسة الجمهورية ووزارة العدل ووحدة جمع المعلومات عن عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالبنك المركزي لمناقشة عملية التقييم الذاتي الخاص باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وقد استعانوا بوثيقة كان خبراء برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد قاموا بتطويرها وهي وثيقة التقييم الذاتي الخاص باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وذلك بغرض الاجابة على اسئلة التقييم الذاتي ومعرفة وما حاجات الدولة لمساعدتها في مكافحة الفساد. وستعرض نتائج التقييم على الدورة الثانية لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في بالي باندونيسيا. اما ضمن اطار جهود مكافحة الفساد فان اليمن بدأت بالاعداد لوضع رؤية لتعديل منظومة التشريعات المتعلقة بالفساد كي تتواءم مع ما تطلبته الاتفاقية ومن ضمن هذه المنظومة قانون مكافحة غسل الاموال.

بعد إنتهاء المداخلات، شكر الدكتور وسيم حرب فريق الخبراء الحكوميين على ما استعرضوه من تجارب دولهم في عملية التقييم الذاتي، معلنا عن ان ورشة العمل التدريبية الاقليمية الثانية في هذا الاطار سوف تنظم في المغرب في نهاية شهر آذار مارس أو بداية شهر نيسان/أبريل 2008 داعيا الدول التي لم تشارك في الدورة السابقة وترغب في المشاركة ضمن فريق الخبراء الحكوميين بتسمية ممثل عنها. بعد ذلك وجه الدكتور حرب عناية المشاركين الى أهمية تطوير اطار مرجعي مقارن للتقييم الذاتي في الدول العربية.

وفي نهاية الجلسة، أعلن الدكتور حرب ان برنامج ادارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنجز الموسوعة الجنائية العربية التي تحوي الانظمة والقوانين الجنائية في خمس دول عربية هي المغرب، مصر، الاردن، لبنان، اليمن. وقد أشار الى أن العراق إنضمت مؤخرا وأن الدعوة مفتوحة لكل الدول العربية لتضع قوانينها ضمن الموسوعة. وتوفر هذه الموسوعة إمكانية المقارنة بين التشريعات العربية في اي موضوع جنائي كالرشوة مثلا، وتشمل الموسوعة احكاما قضائية ومعاهدات دولية ومراجع فقهية ذات صلة.

- **الجلسة الثالثة:** تناولت الجلسة الثالثة "أبرز التجارب العالمية في مجال مكافحة الفساد". وترأسها السيد مايكل ديفيو. وتحدث فيها السيد ايمانويل أكوماي، والسيد كان بورك، والسيد هوارد ويستن، والسيد كريس ندرنغو.

<sup>27</sup> مداخلة السيد المنيفي بعنوان "عرض مختصر لجهود اليمن في مجالي مكافحة الفساد والتقييم الذاتي الهامص باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" موجودة على موقع المبادرة [www.arabgov-initiative.org](http://www.arabgov-initiative.org).

إفتتح السيد مايكل ديفيو، خبير في مجال النزاهة في إنفاذ القانون، من الولايات المتحدة الأمريكية<sup>28</sup> الجلسة بمدخلة حول تطبيق قواعد السلوك عرض فيها لبعض التجارب المتعلقة بتعزيز الأخلاقيات والسلوكيات في القطاع العام والجهاز القضائي وأجهزة النيابة العامة، مشيراً الى انه وقبل فترة طويلة من وضع اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد، وضعت الامم المتحدة سنة 1979 قواعد السلوك الخاصة بالمسؤولين عن انفاذ القانون. وأشار الى إعتاد المؤتمر الثامن بشأن الجريمة المبادئ التوجيهية الخاصة بدور اعضاء النيابة العامة سنة 1990. وكان المحور الرئيس لتلك المبادئ هو ممارسة السلطة وسوء استخدامها رغم انها تطرقت ايضا للفساد المالي. وتناول جهود الجمعية العامة للامم المتحدة سنة 1996 في القرار رقم 59/51 بشأن الفساد، الذي تم إرفاق القواعد الدولية لسلوك المسؤولين العموميين به. وتضمنت هذه القواعد معايير واضحة بشأن تضارب المصالح، والتصريح عن الممتلكات وقبول الهدايا. ومنذ عام 2002 تم الاقرار بمبادئ بنجلور للسلوك القضائي بوصفها مجموعة قيمة من المعايير العالمية للسلوك الاخلاقي للسلطة القضائية. ثم عرض المتحدث للمادة 8 من اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد التي تركز على تشجيع اعتماد قواعد للسلوك من اجل الاداء الصحيح والسليم للوظائف العمومية، مبيناً أن ابرز واقع ملموس ينبغي مواجهته هو الحاجة الاقتصادية للموظفين العموميين من دون اهمال العوامل غير الاقتصادية المتمثلة بالدوافع المعنوية التي تجعل الموظف يتمتع بقناعة لجهة الحياة المتواضعة الشريفة التي يتمتع بها. وازداد السيد ديفيو الى ان التلويح بالاجراءات التأديبية والفصل والملاحقة القضائية وفقدان المكانة الاجتماعية وفقدان الراتب الشهري يعتبر بمثابة ادوات تهدف لتركيز القناعة لدى الموظف العمومي بأن نتيجة اي عمل من اعمال الفساد يمكن ان تكون كارثية بالنسبة له. وقد خلص السيد ديفيو الى انه تقع على الحكومة مسؤولية ايجاد طريقة لدفع اجور تفي بالاحتياجات المعيشية للموظفين العموميين وفي حال لم تقم بهذه المسؤولية فانها تجازف بإباحة ممارسة احد اشكال الفساد، منوها الى ان الموظفين العموميين الشرفاء من صناعات السياسات يعتبرون قدوة حسنة ما يملي عليهم ان يضعوا في اعتبارهم العوامل غير الاقتصادية والمحفزات المعنوية التي تسهم في تحقيق النزاهة في تقديم الخدمة العامة. هذا مع الاشارة الى ان الادارة الجيدة التي تتبع اجراءات ادارية وعملية واضحة واشرافا محكما وقواعد للشفافية والمساءلة تعتبر امر ضروريا في تحقيق النزاهة في الحكومة.

السيد ايمانويل أكوماي، الأمين العام، هيئة الجرائم المالية والإقتصادية في نيجيريا:<sup>29</sup> بدأ السيد أكوماي بالتعبير عن خطورة موضوع مكافحة الفساد داعياً الى أخذه بكل جدية. ثم بدأ بعرض مدخلته منطلقاً من ان نيجيريا كانت من اكثر الدول فساداً في العالم ابان العهد الديكتاتوري للجنرال ساني ابانتشا الرئيس النيجيري السابق حيث تمت سرقة 4-5 مليارات دولار خلال عهده. ولكن بعد ان حلت التجربة الديمقراطية في نيجيريا اصبحت هناك ارادة سياسية لمكافحة الفساد استناداً الى ان مكافحة هذه الظاهرة تؤدي للحد من الفقر، وادمجت سياسة مكافحة الفساد من ضمن ركائز استراتيجيات مكافحة الفقر. ثم تعرض السيد اكوماي للجهود التي تبذلها نيجيريا في هذا الاطار سواء على الصعيد التشريعي

<sup>28</sup> مداخلة السيد ديفيو بعنوان "تطبيق قواعد السلوك" موجودة على موقع المبادرة [www.arabgov-initiative.org](http://www.arabgov-initiative.org).

<sup>29</sup> مداخلة السيد أكوماي بعنوان "التجربة النيجيرية في مكافحة الفساد" موجودة على موقع المبادرة [www.arabgov-initiative.org](http://www.arabgov-initiative.org).

او المؤسسي او الاجرائي. فقد تم انشاء هيئة لمكافحة الفساد وهيئة لمكافحة غسل الاموال ووحدة استخبارات مالية. وهناك مكتب مسؤول عن مراقبة مشتريات الحكومة اضافة الى وحدة مصادرة الموجودات. وازداد ان التشريعات في نيجيريا بدأت تطالها عملية تعديل واسعة لمواءمة سياسات مكافحة الفساد. فمثلا، تعتبر هيئة مكافحة الفساد هيئة مستقلة يعين فيها الرئيس والاعضاء من قبل رئيس نيجيريا اما اقاتلهم فمن سلطة البرلمان. يضاف الى ذلك ان قانون السرية المصرفية لا يعتبر حائلا اما التحقيق في جرائم الفساد. فمن حق المحقق ان يطلع على اية بيانات مصرفية اثناء التحقيق في جرائم الفساد، مشددا على دور وحدة مصادرة الموجودات في مكافحة الفساد.

**السيد كان بورك، مفتش لدى رئاسة الوزراء، تركيا:**<sup>30</sup> قدم السيد بورك مداخلة عرض فيها لسياسة مكافحة الفساد والاطار القانوني لمكافحة الفساد في تركيا، مشيرا لدور جهاز التفتيش لدى رئاسة الوزراء في مكافحة الفساد. وفي هذا الاطار شرح المتحدث بعضا من ملامح السياسة العامة لمكافحة الفساد منوها الى ان تركيا تدرك ان الفساد اصبح ظاهرة لا بد من معالجتها. فهي لا تقوّض كفاءة وفعالية القطاع العام فحسب، لكنّها ايضا تؤثر بشكل كبير على ثقة الجمهور بالحكومة. وقد تم وضع مكافحة الفساد على سلم اولويات جدول الاعمال للحكومات الاخيرة في تركيا ما ادى الى خفض معدلاته وتعزيز الحكم الرشيد. بعد ذلك تم عرض الاطار المؤسسي لمكافحة الفساد في تركيا عبر ذكر الاجهزة التي تمارس دورا في هذه المهام وهي الرئاسة، البرلمان، وكالات انفاذ القانون (الشرطة والدرك والجمارك)، ديوان المحاسبة، الهيئات الادارية (جهاز التفتيش لدى رئيس الوزراء، السلطة المصرفية، سلطة المشتريات العامة، وادارة الإيرادات)، والنيابة العامة. ثم ركز على دور جهاز التفتيش لدى رئاسة الوزراء في تركيا منوها الى انه وتماشيا مع القانون رقم 3056 المتعلق بالتفتيش فان من سلطات المفتش اجراء والتحقيقات وعمليات التفتيش على الوكالات والمؤسسات التي تخضع لرئاسة الوزراء وكذلك الابلاغ عن حالات الاحتيال والفساد ومكافحة الرشوة والفساد اضافة الى بعض الادوار التنسيقية في هذا الخصوص. ثم عرض للقوة القانونية للصوصك الدولية في التشريعات التركية حيث انه وبموجب المادة 90 من الدستور فان الاتفاقات الدولية التي دخلت حيز التنفيذ حسب الاصول تحمل قوة القانون وتنفذ مباشرة، مشيرا الى مشاركة تركيا الفاعلة في المنظمات الدولية ومنها مجموعة "ايغونت" لوحدات الاستخبارات المالية. ثم ختم بالاشارة الى مشروع مشترك لمدونة الاخلاق لمنع الفساد في تركيا والتي يجري اعدادها بالتعاون مع مجلس اوربا والاتحاد الاوروبي (2007-2009). الغرض منها وضع نظم لرصد تأثير تدابير مكافحة الفساد على مختلف القطاعات المعنية ويتكون هذا المشروع من الدراسات البحثية، والمقترحات فيما يتعلق بمستقبل استراتيجيات مكافحة الفساد اضافة الى المؤتمرات الوطنية بشأن منع الفساد ومقترحات لتحسين ادارة وتنسيق ورصد مكافحة الفساد. يشار هنا الى ان احد المكونات الرئيسية من هذا المشروع هو اجراء دراسات تقييم لفعالية تدابير مكافحة الفساد التي نفذت في السنوات الاخيرة، بما فيها تدابير قانون العقوبات، وقانون الوصول الى المعلومات، ومدونة قواعد السلوك وغيرها.

<sup>30</sup> مداخلة السيد كان بورك بعنوان "تجربة تركيا في اجهزة منع ومكافحة الفساد" موجودة على موقع المبادرة [www.arabgov-initiative.org](http://www.arabgov-initiative.org).

السيد هوارد ويتن، خبير أسترالي في مجال أخلاقيات القطاع العام وسياسات مكافحة الفساد:<sup>31</sup> قدّم السيد ويتن مداخلة عرض فيها بالشرح لمدونات قواعد سلوك للموظفين العموميين بحسب المادة 8 من اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد واسباسها النزاهة والامانة والمسؤولية بين موظفي الدولة العموميين. ثم عرض لمسألة حماية المبلّغين والخبراء والضحايا. وركّز الخبير على أهمية مدونات قواعد السلوك لمنع الفساد باعتبارها نهجا وقائيا من جرائم الفساد. وتشمل هذه المدونات سلوكيات يجب اتباعها من قبل المواطنين والموظفين. بعد ذلك تناول السيد ويتن بالعرض السمات العامة لحماية المبلّغين، مشيرا الى ان الهدف الاساسي من حماية المبلّغين هو تعزيز جهود مكافحة الفساد. بعد ذلك عرض لمسائل الاثبات والقضايا المتعلقة بالجرائم المتعلقة بالقطاع العام والخاص كإساءة استغلال الوظيفة، وخرق القانون والإخلال بالعقد، والاحتيال، والسرقة.

السيد كريس ندزنجو، نائب مدير وحدة استرداد الموجودات لدى النيابة العامة، جنوب افريقيا:<sup>32</sup> عرض السيد ندزنجو للتجربة العملية لجمهورية جنوب افريقيا في مجال استرداد الموجودات المتعلقة بقضايا الفساد. وأشار الى الصلات القائمة بين الفساد وغسل الاموال/تمويل الارهاب كعنصر مكمل عارضا لاتفاقية باليرمو التي تضع المعايير للقوانين المحلية لمواجهة الجريمة المنظمه بشكل فعال. ثم عرض لاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد والاهداف المتوخاة منها. وأشار في هذا الاطار الى تجربة بلده في مكافحة الفساد منوها الى وجود مجموعة من القوانين التي تمثل اطرا قانونية لمكافحة ومنها قانون منع ومكافحة أنشطة الفساد لسنة 2004 وقانون حمايه الشهود في عام 1998. قدم السيد ندزنجو بعد ذلك عرضا لنظم استرداد عائدات الفساد، وقدم امثلة ونماذج على جرائم فساد. ثم عرض لجهود مكافحة غسل الاموال التي تتم عبر الدول وتحديد النظام الواجب التطبيق في هذا الاطار، مشيرا الى بعض المزايا في نظام المصادرة المدنية للموجودات المتحصلة عن جرائم فساد. ثم عرض لاليات المساعدة القانونية المتبادله والتعاون الدولي منوها الى ان من الاهميه بمكان التشديد على مسألة انفاذ القانون بالنسبة لجرائم الفساد، علما بأن من المسلم به ان مصادرة الموجودات هي احدى اشكال انفاذ القانون. وفي ختام كلمته عرض للجهود والتدابير التي تبذل لمكافحة الجريمة المنظمه، والاتجار بالمخدرات وغسل الاموال، وغيرها من انشطه العصابات الاجرامية، والتي ينبغي أن تستخدم أيضا لمكافحة الفساد في ظل تجاوز جريمة الفساد للحدود المحلية وتحولها لجريمة دولية.

- **الجلسة الرابعة:** تناولت الجلسة الرابعة موضوع "إنشاء نظام فعال لإسترداد الموجودات". ترأس الجلسة السيد كريس ندزنجو، وتحدّث فيها السيدة يارا اسكيفيل والأستاذ بطرس كنعان. إفتتح الجلسة السيد كريس ندزنجو، نائب مدير وحدة استرداد الموجودات لدى النيابة العامة في جنوب افريقيا منوها الى أن النظام الفعال لإسترداد الموجودات هو جزء أساسي في الاتفاقية مشيرا الى أن الجلسة

<sup>31</sup> مداخلة السيد هوارد ويتن بعنوان "التجارب العالمية في تنفيذ اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد" موجودة على موقع المبادرة [www.arabgov-initiative.org](http://www.arabgov-initiative.org).

<sup>32</sup> مداخلة السيد كريس ندزنجو بعنوان "التجربة العملية لجمهورية جنوب افريقيا في مجال استرداد الموجودات المتعلقة بقضايا الفساد" موجودة على موقع المبادرة [www.arabgov-initiative.org](http://www.arabgov-initiative.org).

ستقدّم الإصلاحات المؤسسية والتشريعية اللازمة لمواءمة نظم إسترداد الموجودات المحليّة مع احكام الإتفاقيّة اضافة الى تقديم بعض التجارب العملية في هذا الإطار.

قامت بعد ذلك السيدة يارا اسكيفيل، إختصاصية في شؤون مكافحة الفساد، المركز الدولي لاسترداد الموجودات<sup>33</sup> بتقديم مداخلة شرحت من خلالها كيفية ارساء اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد في اطار مؤسسي ونظم استرداد الموجودات حيث عرضت للمادة 52 والتوصيات الاربعين الصادرة عن مجموعة العمل المالي وسياسة اعرف عميلك (زبونك) واجراءات التدقيق في العمليات المالية اضافة الى حفظ السجلات. بعد ذلك قدمت شرحا لما نصت عليه المادة 53 من حيث اتخاذ صفة المدعي في الدعوى المدنية او صفة طرف في استرداد كلفة الاضرار الناجمة عن الجنايات، واتخاذ صفة طرف ثالث يدعي ملكية الحقوق في اجراءات المصادرة، سواء بالطريق المدني او الجنائي. ثم عرضت للاعتراف بأوامر (احكام) المصادرة الاجنبية بحسب المادة 54 واشارت الى الاعتراف بأوامر المصادرة الاجنبية وانفاذها بشكل مباشر، واتخاذ اجراءات جديدة طبقا للقانون الوطني، اضافة الى اتخاذ ما قد يلزم من تدابير للسماح بمصادرة تلك الممتلكات دون إدانة جنائية في الحالات التي لا يمكن فيها ملاحقة الجاني، وكذلك التدابير الوقائية. كما اشارت السيدة اسكيفيل الى ارساء التعاون الدولي بحسب ما جاءت به المادة 15 و55 معتبرة ان اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد تعمل كاتفاقية متعددة الاطراف، ثم عرضت لشروط قبول طلب المساعدة القانونية. وأنهت مداخلتها بتقديم شرح حول قواعد ارجاع الموجودات، سواء كانت هذه الموجودات عبارة عن ممتلكات متحصلة من اختلاس اموال عموميّة او غسل لهذه الاموال او اي عائدات أخرى ناشئة عن جرائم فساد.

**السيد كريس ندزنگو، نائب مدير وحدة استرداد الموجودات لدى النيابة العامة في جنوب افريقيا<sup>34</sup>:**  
قدم السيد ندزنگو مداخلة عرض فيها الى ان اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد تعتبر استرداد الموجودات عنصرا رئيسيا في التعامل بفاعليه مع الفساد. واطاف الى ان الكثير من عمليات استرداد الموجودات التي تجري على النطاق الدولي حتى الآن كان لا بد من القيام بها عن طريق التقاضي الخاص لان التعاون بين دولة واخرى كان غير ذي فعالية. واطار الى ان مصادرة الموجودات التي تتم بشكل فعال تعتبر امرا اساسيا لتعاون افضل ان انشاء فريق من الخبراء لضمان الاستخدام الامثل لمصادرة الموجودات كان قرارا اساسيا في مؤتمر الدول الاطراف في كانون الاول/ديسمبر 2006. وقد قام السيد ندزنگو بالتركيز على نوعين رئيسيين من مصادرة الموجودات ضمن النظام القانوني الانجلوسكسوني: النوع الاول هو المصادرة الجزائية حيث اشار الى ان جنوب افريقيا تعتمد النموذج السائد في المملكة المتحدة القائم على المصادرة بناء على حكم بالادانة. ولكنها مع ذلك عملية مدنيّة ومشابهة للقضاء المدني العادي. وكما في الدعوى المدنية العادية، فانه في حال عدم الدفع الطوعي،

<sup>33</sup> مداخلة السيدة يارا اسكيفيل بعنوان "نظم استرداد الموجودات - ارساء اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد في اطار مؤسسي" موجودة على موقع المبادرة [www.arabgov-initiative.org](http://www.arabgov-initiative.org).

<sup>34</sup> مداخلة السيد كريس ندزنگو بعنوان "انشاء نظام فعال لاسترداد الموجودات-تجربة جنوب افريقيا" موجودة على موقع المبادرة [www.arabgov-initiative.org](http://www.arabgov-initiative.org).

يتمّ التنفيذ على الممتلكات من خلال امر التنفيذ. ومن الممكن ان يتمّ التنفيذ ضد اي ممتلكات وليس فقط ضد الممتلكات ذات المصدر غير المشروع. وأشار أيضا الى انه يمكن تجريد الممتلكات في وقت مبكر حتى قبل ان يصدر قرار الاتهام بقرار المنع من اجل ضمان عدم تبديدها. اما النوع الثاني هو المصادرة المدنية وهو مشابه للنموذج الامريكي والذي يتمحور حول امر التحفظ من اجل تجريد الممتلكات والحجز من خلال التطبيق المدني. وخلافا للمصادرة الجنائية، فان الادانة الجنائية ليست ضرورية ولكن يتعين اثبات ان هذه الممتلكات هي عائدات ملوثة. ثم عرض السيد ندزنجو الى ان التنفيذ العيني ضد الممتلكات وليس ضد الشخص. وقدم تعريفا للعائدات التي هي (1) ادلة مباشرة ضد ممتلكات معينة، مثل سيارة مسروقة او مال مسروق، او (2) أدلة ظرفيه ضد ممتلكات معينة كالنفود المضبوطة من تجار المخدرات او الوسطاء، أو (3) أدلة ظرفيه ان جميع موجودات مجرم معين هي عوائد وذلك ضمن تحقيق مالي متكامل. اما الادوات فهي الممتلكات التي تستخدم لارتكاب الجريمة كالأموال الشرعية المستخدمة لاختفاء الاموال "الفترة". مشيرا الى ان الجناة في كثير من الاحيان لايطعون في قضايا المصادرة المدنية المقترنة بحلف اليمين لان ذلك قد يستخدم ضدهم في القضايا الجنائية ، وكما هو الحال في الاجراءات المدنية فانه يمكن استعادة العائدات القديمة. وبالنسبة لرؤساء الدول فان المصادرة المدنية هي افضل حل لاجلبية القضايا المتعلقة بالسياسيين ولكن ما الذي يجب فعله عندما تكون العائدات غير المشروعة هي في خدمة رئيس الدولة وتم اكتشافها اثناء القيام بالواجبات المفروضة على المؤسسات المالية؟ مع المصادرة المدنية، يمكن للدولة المضيفة ان تجمد او حتى تصادر الممتلكات في قضايا لا توجد فيها طلب من الدولة الضحية لسبب ان المتهم لا يزال رئيسا للدولة او بسبب النفوذ وبالطبع فان كفاية الدليل والاعتبارات الدبلوماسية لازالت تلعب دورا هاما في هذا الاطار. ان ايجاد الاطار المؤسسي الصحيح هو التحدي القائم في هذا السياق وفي هذا الاطار فان ثمة بعض المصاعب التي تتلخص في ان قوانين المصادرة غالبا ما تقتصر على جرائم محددة اضافة الى ان بعض الدول لا تتعاون في الجرائم المالية ناهيك عن عدم وجود مكافحة لغسل الاموال. وفي ختام كلمته رأى السيد ندزنجو ان مصادرة الموجودات هو جزء حيوي في الحرب ضد الفساد لان ذلك يؤذي الفاسد (مرتكب فعل الفساد) في أكثر الأمكنة إيلاما: في الجيب! ونوّه ختاماً الى اهمية مصادرة الاموال الناتجة عن عمليات فساد ناشئة عن بيع الاسلحة، ومطالباً التعامل بفعالية مع هذه الجرائم مجدداً التأكيد على ان "الجريمة لا تطعم خبزاً".

**الأستاذ بطرس كنعان، مدير الشؤون القانونية في المصرف المركزي، لبنان:**<sup>35</sup> قدم الأستاذ كنعان مداخلة تحدّث فيها عن الفساد وما يطرحه من مشاكل ومخاطر على استقرار المجتمعات وامنها وارتباط الفساد بسائر اشكال الجريمة وخصوصا الجريمة المنظمة والجريمة الاقتصادية بما فيها غسل الاموال. ثم انتقل للحديث عن العوائق القانونية الناتجة عن السرية المصرفية تجاه موضوع مكافحة الفساد، شارحا ان اقرار السرية المصرفية لم يكن فقط لصالح العملاء بل ايضا لصالح النظام المالي

<sup>35</sup> مداخلة الاستاذ بطرس كنعان بعنوان "السرية المصرفية ومكافحة الفساد في لبنان" موجودة على موقع المبادرة [www.arabgov-initiative.org](http://www.arabgov-initiative.org).



والمصرفي. وعرض للموجب الملقى على عاتق المصارف والمؤسسات المالية من حيث المحافظة وعدم افشاء المعلومات المتعلقة بالزبائن والاعتداد بهذا الموجب تجاه السلطات العامة كافة اضافة الى عدم امكانية القاء الحجز على الاموال والموجودات المودعة لدى المصارف الا بانذن خطي من اصحابها مع وجود بعض الاستثناءات بالنسبة للحسابات الدائنة والمدينة والمتعلقة بالاذن الخطي للعميل او لورثته او للموصى لهم او بافلاس العميل او في حال نشوء دعوى تتعلق بمعاملة مصرفية بين المصارف وعمالها. اما بالنسبة للاستثناءات القانونية بالنسبة للحسابات المدينة فتدور حول تبادل المصارف في ما بينها للمعلومات المتعلقة بحسابات زبائنها المدينة. وفي ذات الاطار فانه تم اعفاء حاكم مصرف لبنان من التقيد بالسرية المصرفية المنصوص عليها في المادة 151 من قانون النقد والتسليف لجهة المعلومات المتعلقة بالمصرف الذي يحيله على المحكمة المصرفية الخاصة المنشأة بموجب القانون رقم 110 تاريخ 1991/11/7 المتعلق باصلاح الوضع المصرفي. وبالإشارة الى القانون رقم 318 المتعلق بمكافحة تبييض الاموال رأى انه اضاف حالة جديدة لرفع السرية المصرفية تتمثل في وجود قرار صريح من هيئة التحقيق الخاصة مبني على شروط محددة ومحصورة مبنية على شكوك اشخاص ملزمين في اغلب الاحيان بالسر المصرفي، مشيراً الى المادة 40 من الاتفاقية في هذا الاطار حيث تطلب من كل دولة طرف، في حال القيام بتحقيقات جنائية داخلية في افعال مجرمة وفقاً لهذه الاتفاقية، وجود آليات مناسبة في نظامها القانوني الداخلي لتذليل العقبات التي قد تنشأ عن تطبيق قوانين السرية المصرفية، بحيث لا يجوز للدول الاطراف ان ترفض تقديم المساعدة القانونية المتبادلة بحجة السرية المصرفية. بعد ذلك عرض الأستاذ كنعان للمقصد بمبدأ استرداد الموجودات الذي هو مبدأ اساسي في هذه الاتفاقية. وشدد أنه على الدول الاطراف ان تمد بعضها البعض باكثر قدر من المساعدة في هذا المجال. بعد ذلك عرض لاثر السرية المصرفية على اتفاقية مكافحة الفساد مشيراً الى ان قوانين السرية المصرفية تشكل عائقاً امام السلطات المحلية والدولية وبالتالي تحظر على هؤلاء الاطلاع على حسابات الاشخاص وموجوداتهم لدى المصارف والمؤسسات المالية. واعتبر ان اصدار القانون رقم 318 المتعلق بمكافحة تبييض الاموال سالف الذكر اوجد تحولاً في تطبيق قانون السرية المصرفية في لبنان من خلال الاجازة لهيئة التحقيق الخاصة رفع السرية المصرفية عن الحسابات لدى المصارف في حال وجود عمليات تبييض اموال منوها الى جهوزية النظام القانوني اللبناني لمواكبة التطورات التشريعية كافة التي تهدف الى مكافحة الجرائم على اختلاف انواعها بما فيها جرائم الفساد، مشيراً الى ان لبنان و بالرغم من اقراره بعض القوانين منها الاثراء غير المشروع ومكافحة تبييض الاموال فضلاً عن الاحكام الواردة في قانون العقوبات، مازال بحاجة الى مواكبة التطورات الحاصلة في هذا المجال على الصعيد الدولي، وبالتالي فان انضمام لبنان الى اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد سوف يدل على وجود الارادة السياسية الجدية لديه لمكافحة هذه الجريمة .

#### 4. ملخص فعاليات اليوم الثالث من المؤتمر: الأربعاء 23 كانون الثاني/يناير 2008

- الجلسة الخامسة: تناولت هذه الجلسة "دور البرلمانين في عملية مكافحة الفساد ودعم تطبيق الإتفاقية". ترأسها الدكتور سليم نصر وتحدث فيها الدكتور عزمي الشعبي. ثم فتح بعدها النقاش للمشاركين في أعمال المؤتمر.

افتتح الدكتور سليم نصر المستشار الرئيس لبرنامج ادارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الجلسة بالإشارة الى انه ونظرا لاهمية دور البرلمان في مكافحة الفساد سواء من حيث دوره الدستوري والتشريعي والرقابي وفي ظل طغيان السلطة التنفيذية على صلاحياته في معظم الدول العربية، فان ذلك جعل لزاما تخصيص جلسة مستقلة في هذا المؤتمر لتسليط الضوء حول دور البرلمان في دعم تطبيق اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد.

الدكتور عزمي الشعبي أمين سر منظمة "برلمانيون عرب ضد الفساد": عرض الدكتور شعبي في مداخلته لدور البرلمانين العرب في موضوع مكافحة الفساد وتحدث عن منظمة "برلمانيون عرب ضد الفساد" كمنظمة عربية غير حكومية، الهدف من انشائها بشكل اساسي جمع البرلمانين والناشطين بالشأن العام، وتقوية قدراتهم في مكافحة الفساد وتعزيز المساءلة والشفافية وحكم القانون. هذه المنظمة هي الفرع العربي للمنظمة الدولية برلمانيون ضد الفساد، وقد تم حتى الان انشاء ثمانية فروع وطنية لمنظمة "برلمانيون عرب ضد الفساد" في ثماني دول عربية والعدد الى ارتفاع. وقد تم تأسيس الفرع العربي في مؤتمر برلماني اقليمي عقد في بيروت، في تشرين الثاني/نوفمبر 2004، بالتزامن مع انطلاق اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد. وازداد الدكتور الشعبي الى انه قد تم اعتماد اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد كأداة اساسية لتحرك البرلمانين العرب الاعضاء في المنظمة للضغط على حكوماتهم للانضمام الى الاتفاقية، ليس هذا فحسب وانما ايضا يكمن الدور الاساسي للبرلمانين في مراقبة تنفيذ وتطبيق بنود الاتفاقية، انطلاقا من استراتيجية اساسها ان الاتفاقية وفرت فرصة ان يقوم البرلمانين بالاعتماد على بناء منظومة متكاملة مضادة للفساد هي منظومة النزاهة الوطنية. بعد ذلك عرض الدكتور الشعبي الى آليات مشاركة البرلمانين بصورة أكثر فعالية في الجهود القائمة في مكافحة الفساد عن طريق وضع خطة وطنية لبناء نظام نزاهة وطني وبشراكة حقيقية مع الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والاعلام وكل ضمن اطار عمله اعتمادا على وجود ارادة سياسية في البلد لارساء هذا النظام. وفي هذا الاطار اشار الدكتور الشعبي الى بعض الانشطة التي قامت بها المنظمة، كإجراء دراسة لتقييم الواقع الفعلي لنظم النزاهة الوطنية في ثماني دول عربية وذلك من حيث الاطار التشريعي والمؤسسي والاجرائي مروراً بدراسة نظم الانتخابات ودور المجتمع المدني ومدى تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات. وهذا التقرير من الممكن الاستفادة منه في وضع خطط وطنية لبناء نظام نزاهة وطني. وقد شدّد المتحدث على اهمية التركيز على موضوعات محددة ذات علاقة مباشرة بمكافحة الفساد كإهدار المال العام. كما نوّه الى اهمية توسيع مفهوم العمل البرلماني والانفتاح على المجتمع المدني وتمكين السلطة القضائية من تحقيق استقلاليتها وتعزيز دور الاعلام في تسليط الضوء

على مسائل الشفافية ومكافحة الفساد وتحرير الأجهزة الرقابية المالية والإدارية من تبعيتها للسلطة التنفيذية وتحويلها إلى أدوات مساعدة لدور البرلمان في تحقيق المساءلة في إطار جهود مكافحة الفساد.

**بعد ذلك فُتِحَ المجال لمناقشة الموضوعات التي أثرت في هذه الجلسة، فكانت المداخلات التالية:**

**الدكتور اسماعيل سكرية، نائب في البرلمان اللبناني:** أشار الدكتور سكرية إلى أن الإطار التشريعي والنظري والإحصائية لمكافحة الفساد موجودة في أغلبية الدول العربية وهي مهمة ولكن الأهم هو التطبيق الفعال للقوانين والأنظمة فمثلاً في بعض الدول كـلبنان تم التوقيع على اتفاقية للأمم المتحدة متعلقة بالادوية المخدرة والواقع يدل على أن المخدرات في لبنان منتشرة بشكل كبير، مشيراً إلى أن الفساد أصبح مستشرياً في الإدارات والأحزاب وبعض القوى ما يشكل حاجزاً بين تطلعات الأمم المتحدة بمكافحة الفساد وطموح الشعوب في هذا الإطار. وأضاف إلى أن البرلمان عندما يكشف عن قضايا فساد فهو يقوم بدوره الرقابي والمرتكز أساساً على وجود برلمان قوي يمارس دوره في كشف قضايا الفساد متسائلاً عن الآليات المناسبة لحسن التطبيق.

**الاستاذ غسان مخبير، نائب في البرلمان اللبناني:** عرض الأستاذ مخبير لإعلان مبادئ صادر عن اجتماع خاص بالبرلمانيين في 13-12-2006 وصرح عن هذا الإعلان خطة عمل تتضمن مبادئ وافكار عملية لتفعيل تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد منوها لأهمية هذه المبادئ وضرورة توزيعها على المشاركين للاطلاع عليها والاستفادة منها ومتابعتها، وأضاف أنه في ظل عدم وجود برلمانات فاعلة في المنطقة العربية تبرز أهمية تطوير دور البرلمانات وتقوية انظمتها الداخلية بما يعزز من المهام الرقابية المناطة بالبرلمان ومن ضمنها مساءلة الحكومة، مشدداً على وجوب النهوض بدور البرلمان حتى لا يتحول من مجلس نواب إلى منظمة غير حكومية.

**السيد عبدالحكيم الشرجبي رئيس المؤسسة اليمنية لدعم الشفافية:** أشار السيد الشرجبي إلى الدور الكبير الذي يضطلع به البرلمان على المستوى الرقابي وحماية المال العام، مشدداً على أهمية الدور الآخر الذي يلعبه البرلمان وهو الدور التشريعي والوقائي والذي يمتد للقيام باصلاحات شاملة في مجال مكافحة الفساد.

**الدكتور محمود أبو الرب رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية في السلطة الوطنية الفلسطينية:** أكد الدكتور أبو الرب على أن أحد اليات مكافحة الفساد هو التدقيق الثنائي ومتعدد الأطراف بين دول العالم وخاصة فيما يتعلق بالمساعدات الخارجية وبالذات في السلطة الفلسطينية، مؤكداً التزام الشفافية ومكافحة الفساد كنهج للحكومة. وأضاف أن هناك ثمة اقتراح من السلطة الفلسطينية بأن يكون هناك تدقيق مشترك بين ديوان المحاسبة في الدولة المانحة وديوان المحاسبة في السلطة الفلسطينية. بعد ذلك عرض لأهمية التنسيق بين ديوان المحاسبة وديوان الرقابة من جهة والبرلمان من جهة أخرى بما يعزز جهود مكافحة الفساد مشدداً على أن من شأن هذه العملية تفعيل القرارات الصادرة عن ديوان المحاسبة أو الرقابة وجعلها قيد التطبيق، منوها بتجربة الكويت في هذا الإطار.

السيدة منتادة منت خليل، نائب في البرلمان الموريتاني ورئيسة اللجنة المالية: عرضت السيدة منتادة لبعض المقترحات المتضمنة اعداد برامج خاصة موجهة للبرلمانيين من اجل توحيد الجهود وتنسيقها في اطار دعم تطبيق اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد، انطلاقا من الدور الهام الذي يلعبه البرلمان في مكافحة الفساد بغض النظر عن مدى تأييدهم للحكومة او معارضتهم لها. مع الاشارة الى أهمية التنسيق ايضا مع المجتمع المدني وهيئات الرقابة.

السيد سالم جرار رئيس النيابة في السلطة الوطنية الفلسطينية: أشار السيد جرار الى أن القصور في أداء البرلمانات العربية لدورها مردّه غياب الإرادة السياسية في بعض الدول في مكافحة الفساد، لذلك فإن على البرلمانات القيام بجهود كبيرة للنهوض بدورها حتى تماثل البرلمانات في الدول التي تعتمد الديمقراطية كنظام بما ينعكس ايجابا على ممارسة البرلمانات العربية لدورها الرقابي اعتمادا على نظام مؤسس على الشفافية والمحاسبة.

بعد ذلك تحدث الدكتور عزمي الشعبي في تعليقه على بعض الاستفسارات والمداخلات ان على البرلمان دوراً رقابياً لا بد ان يقوم به، مشيراً في هذا الاطار الى ان منظمة "برلمانيون عرب ضد الفساد" قررت منح جائزة لعدد من البرلمانيين والفروع الوطنية للمنظمة ممن سيكون لهم تجارب جيدة في دولهم، منوها الى الحاجة لتطوير اليات برلمانية للرقابة على تنفيذ القانون ومدى الالتزام بتطبيقه.

● الجلسة السادسة: تناولت هذه الجلسة "دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في عملية مكافحة الفساد ودعم تطبيق الاتفاقية". ترأسها الدكتور سليم نصر وتحدث فيها الدكتور خليل جبارة، السيدة نيكولا إيليرمن-كاش. افتتح الدكتور سليم نصر الجلسة بالتقديم لما ستتضمنه الجلسة من مداخلات حول دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في عملية مكافحة الفساد ودعم تطبيق الاتفاقية، اضافة الى تقديم تعريف بالمتحدثين.

الدكتور خليل جبارة، مدير الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية: عرض الدكتور جبارة في مداخلته لدور المجتمع المدني في جهود مكافحة الفساد ودعم تطبيق الاتفاقية منطلقاً من دراسة مسحية قام بإجرائها لصالح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وركز الدكتور جبارة على ضرورة ان تكون هناك عملية اصلاح سياسي واقتصادي واجتماعي من اجل ارساء نظام متكامل للنزاهة داخل الدول. ويرجع ذلك الى ان تفشي الفساد مرتبط بطبيعة علاقة الانظمة بمجتمعاتها مذكرا ان الفساد في المنطقة العربية هو جزء من الاقتصاد السياسي. وقد تجلت هذه المقاربة في الاعلان النهائي لخطة العمل للمجتمع المدني من اجل الشفافية ومكافحة الفساد في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا والذي اعلن عنه في منتدى المستقبل الذي جرت اعماله السنة الماضية، والذي شدد بدوره على اهمية النظر الى اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد على انها اداة هامة لتعزيز التنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية وتنفيذ مشاريع الإصلاح في المنطقة ما يؤدي الى ارساء نظم النزاهة. ثم عرض الدكتور جبارة الى اهمية ما يفترض بالمجتمع المدني ان يقوم به من دور كتنظيم حملات وطنية لمناصرة تطبيق الاتفاقية والتتقيف بمخاطر الفساد على ان تكون هذه الحملات منسقة تحت اطار تحالف من منظمات عديدة في المجتمع المدني. ولعل من اهم هذه الحملات ما يقوم به الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة "أمان" في

الاراضي الفلسطينية. ويلعب المجتمع المدني دوره بفعالية من خلال رفع مستوى الوعي لدى الجمهور وتثقيفه في اطار جهود مكافحة الفساد وجعل هذا الموضوع على سلم الاولويات الوطنية تماما كما هو الحال بالنسبة لخطط التنمية ومكافحة الفقر. ومن الاهمية بمكان ان يكون هناك تنسيق بين المجتمع المدني والبرلمان عن طريق تعزيز العلاقة مع البرلمانين افرادا او من هم اعضاء في منظمات برلمانية كمنظمة "برلمانيون عرب ضد الفساد". وحتى يكون العمل اكثر ايجابية فمن المهم تنفيذ دراسات حالة حول مدى مواءمة التشريعات الوطنية لما اتت به اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد. وهذا من شأنه خلق نوع من الحوار داخل الدولة حول تشريعاتها الوطنية مشيرا في هذا الاطار الى تجربة جمعية الشفافية الكويتية في وضع دراسة حول التقييم الذاتي للتشريعات الكويتية. وقد عرض الدكتور جبارة بعد ذلك لبعض المهام التي قد يكون من المهم ان تقوم بها منظمات المجتمع المدني في ممارسة دورها في دعم تطبيق اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد كانشاء جمعية لمراقبة اداء الهيئات الحكومية لمكافحة الفساد من ناحية، ومراقبة مدى تطبيق الموظفين العموميين لقواعد السلوك المتعلقة بالوظيفة العامة من ناحية ثانية. هذا اضافة الى مراقبة الية طرح العطاءات من قبل الدولة وطريقة وضع الموازنة العامة ومدى تضمينها الايرادات والنفقات بصورة شفافة من ناحية ثالثة. بعد ذلك قدم الدكتور جبارة نتائج الدراسة المسحية مشيرا الى ان هناك عددا قليلا من منظمات المجتمع المدني التي تقوم بدور فاعل فيما يتعلق بدعم تطبيق الاتفاقية وهي مرتبطة بمنظمات اقليمية ودولية كفروع منظمة الشفافية الدولية ومنظمة "برلمانيون عرب ضد الفساد" ما يؤدي الى الاستنتاج بعدم وجود اهتمام فعلي من قبل المنظمات العربية بموضوع دعم تطبيق الاتفاقية لاسباب قد تتعلق بالاهتمام بالجانب التقني للاتفاقية. وأشار في ذات الوقت الى جهود بعض منظمات المجتمع المدني الفاعلة في المنطقة العربية كالمنظمة العربية لمكافحة الفساد وبرلمانيون يمنيون ضد الفساد والمركز اليمني لحقوق الانسان وبعض المنظمات القليلة الاخرى. وفي ختام كلمته نوه الدكتور جبارة بتنسيق الجهود بين منظمات المجتمع المدني في موضوع مكافحة الفساد بشكل عام او في موضوع دعم تطبيق الاتفاقية بشكل خاص سواء كان ذلك من خلال التشبيك عبر اقامة شبكة اقليمية تضم منظمات المجتمع المدني المعنية في هذا الخصوص وايضا المنظمات المعنية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

**السيدة نيكولا إيليرمن-كاش ممثلة قسم مكافحة الفساد في مديرية الشؤون المالية والاعمال بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي:** اعربت السيدة إيليرمان في مداخلتها عن امتنانها للمشاركة في هذا المؤتمر مشيرة الى انها وبحكم خبرتها العملية لعشر سنوات في اطار مكافحة الفساد فانها وجدت ان ما يميز اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد هو تعرضها للفساد في القطاع الخاص. ثم انتقلت لعرض دور القطاع الخاص في عملية مكافحة الفساد ودعم تطبيق الاتفاقية انطلاقا من ان ثمة دورا هاما ملقى على عاتق قطاع الاعمال في مكافحة الفساد بالتوازي مع الجهود الحكومية في هذا الاطار، حيث تضع الحكومة الاطار القانوني العام والتشريعات الجنائية والعقوبات، ولكن وبالتوازي يجب التوعية والتعريف بأفعال الفساد ومخاطرها والتشريعات التي وضعت لمكافحتها، مشددة على ان وضع الاطار التشريعي لا يكفي لوحده وانما العبرة بالتطبيق. اما القطاع الخاص فعليه أن يتحمل

نصيبه من مسؤولية مكافحة الفساد ضمن هذا السياق. ولا بد أن يكون مثالا يحتذى به بحيث يجعل الممارسات العادلة والشفافة الأساس في العمل، إضافة الى الالتزام بأخلاقيات العمل ومكافحة أنشطة الفساد عموما والرشوة، مشيرة الى ان رجال الاعمال في دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يقومون بتطوير اليات كي تكون اعمالهم اكثر مواءمة لتشريعات مكافحة الفساد. ومن ضمن هذه الجهود وضع قواعد للسلوك والنزاهة ولذلك يجب رصد هذه الجهود وتطويرها. وأشارت المتحدثة الى مخاطر الفساد ووقفه عائقا امام تطور الاعمال لارتباط الفساد بجرائم اخرى كغسل الاموال والمنافسة غير المشروعة والرشوة. وقالت ان تطبيق الاتفاقية يختلف من دولة لاخرى في دول المنظمة، مختتمة كلمتها بالاشارة الى اهمية الاطلاع على ورقة عمل التي طلبت توزيعها على المشاركين في المؤتمر حول البيان الصادر فيما يتعلق بالالتزام المشترك باتفاقية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لمكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية، هذا البيان الصادر في روما (ايطاليا) 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2007 .

الدكتور سليم نصر، المستشار الرئيس في برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: عرض الدكتور نصر في مداخلته لبعض المقترحات التي تم التداول بشأنها في جلسة جانبية عقدت في اليوم الفائت وحضرها بعض ممثلي المجتمع المدني المعنيين بمكافحة الفساد، حيث كان هناك تأكيد على ان مكافحة الفساد هي قضية ارادة سياسية يجب ان تتوفر لمحاربة هذه الافة عن طريق ضمان تطبيق فعال لجهود مكافحة، مع الاشارة الى ان الفساد وعلى الرغم من ارتباطه الوثيق بالتنمية فإنه وبشكل متواز يرتبط بالتطور الديمقراطي في الدول. بعد ذلك عرض الدكتور نصر الى فائدة التشبيك وانشاء الشبكة التي تضم منظمات المجتمع المدني المعنية بمكافحة الفساد مع وجوب تحديد وظيفة الشبكة او التحالف: هل ستمحور حول تطبيق اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد ام ستشمل منظومة النزاهة بشكل عام؟ هذا مع التشديد على الاخذ بعين الاعتبار جهود ودور منظمات المجتمع المدني القائمة خاصة فروع منظمة الشفافية الدولية. وتكون هذه الشبكة عربية لها اطار عمل مستقل ومهمتها التعاون والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني من اجل بناء القدرات وتطوير الاداء ونقل الخبرات، إضافة الى اجراء دراسات مقارنة حول اعمال منظمات المجتمع المدني، ودراسات مقارنة بين الهيئات الرسمية لمكافحة الفساد في الدول العربية، وتطوير اساليب المساءلة من اجل التطبيق الفعلي للتشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد، مشيرا الى ان من بين الافكار التي طرحها احد المشاركين في الجلسة الجانبية هي مشاركة المجتمع المدني في عملية التقييم الذاتي.

#### **بعد ذلك فتح المجال للمناقشة فكانت المناقشات والمداخلات التالية:**

السيد صخر الوجيه، عضو مجلس النواب اليمني ورئيس 'برلمانيون يمنيون ضد الفساد': تساءل السيد الوجيه حول دور الانظمة العربية في محاربة الفساد، ومدى كون اصلاح الانظمة يؤدي لمكافحة الفساد ام ان مكافحة الفساد يؤدي الى اصلاح الانظمة. ثم اشار الى اشكالية اخرى مفادها ان القطاع الخاص في المنطقة العربية يكون من المقربين من السلطة وليس من مصلحته مكافحة أنشطة الفساد والاحتكار.

بعد ذلك، تمّ تناول حالات شائعة في الدول العربية تدلّ على ان الفساد هو جزء من نظام الحكم، حيث يتمثل ذلك في حالة غياب البرلمان الحقيقي وتزييف ارادة الشعب وتسخير البرلمان لاصدار قوانين تشرّع للمصالح الخاصة وهيمنة الحزب الواحد على البرلمان مما يؤدي لغياب المساءلة اضافة الى تورط بعض اعضاء البرلمان في قضايا فساد او شبهة تعارض مصالح في حال هيمنة رجال الاعمال على البرلمان.

**الدكتور اسماعيل سكرية، عضو مجلس النواب اللبناني:** انتقد الدكتور سكرية اداء بعض منظمات المجتمع المدني مطالبا بوضع مقاييس وضوابط تحدد اسس التعامل مع هذه المنظمات. مشيرا الى ان عمل هذه المنظمات يتسم بالطابع النظري البحت.

**السيدة معلومه بنت الميده، عضو مجلس الشيوخ في موريتانيا:** اشارت السيدة معلومه الى ضعف الاداء البرلماني والمجتمع المدني بسبب هيمنة السلطة التنفيذية وتهميش المعارضة مشددة على اهمية تقوية دور منظمات المجتمع المدني في اطار مكافحة الفساد.

**الأستاذ غسان مخيبر، عضو مجلس النواب اللبناني:** ردّ الأستاذ مخيبر ضعف دور المجتمع المدني الى ان شروط ترخيص منظمات المجتمع المدني مرتبطة بالحكومة التي تشدد من الاجراءات. لذا يجب تحرير هذه المنظمات من المغالاة في شروط التأسيس حتى يتعزز وجود عدد اكبر منها وبالتالي تظهر فعالية دورها. وشدد الأستاذ مخيبر على تجاوز مسألة الاعتراض الدائم على دور منظمات المجتمع المدني او التشكيك فيها حتى لا يقلل من شأن عملها، وابدى استغرابه من عدم مشاركة ممثلين حكوميين في هذه الجلسة كمتحدثين متمنيا على الحكومات الالتزام بتطوير وتعزيز وتشجيع منظمات المجتمع المدني التي تسعى لاداء دورها في دعم تطبيق الاتفاقية اضافة الى دعم البرلمانات في تطوير قدراتها حتى تقوم باداء دورها الرقابي على اكمل وجه وذلك عن طريق وجود برلمانات ذات تمثيل صحيح تتمتع بدور واضح وهذا ما لن يتحقق دون وجود ارادة والتزام واضحين من قبل الحكومة.

**الدكتور محمود ابو الرب، رئيس ديوان الرقابة في السلطة الوطنية الفلسطينية:** تساءل الدكتور أبو الرب عن مدى جدوى اعمال منظمات المجتمع المدني في اطار مكافحة الفساد، وما هي النتيجة التي قدمتها هذه المنظمات تجاه قطاع التنمية مثلا او تخفيف معدلات الفساد. وأشار الى وجود التزام حكومي لدى السلطة الفلسطينية لدعم جهود منظمات المجتمع المدني في هذا الاطار. وتمنى على منظمات المجتمع المدني عدم اقام نفسها في عملية التقييم الذاتي الخاص باتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد لان عملية الاجابة على اسئلة التقييم الذاتي تكون من اجهزة تتمتع بالقوة في مجال التدقيق وهذا ما لا يتوفر لدى منظمات المجتمع المدني التي هي بحاجة الى تقييم تجربتها.

**السيدة شذى الجيوسي من برنامج الامم المتحدة الانمائي في الأراضي الفلسطينية:** عرضت السيدة الجيوسي لوجود فجوة في التشريعات المنظمة لترخيص وعمل منظمات المجتمع المدني مشيرة الى وجوب تطوير هذه التشريعات تعزيزا لدور المجتمع المدني في مكافحة الفساد بشكل خاص.

المستشار جمعة ابوزيد، رئيس ادارة التفتيش القضائي في ليبيا: اشار المستشار أبوزيد الى ان الفساد ظاهرة موجودة في كل المجتمعات وان الاعتراف بوجود هذه الظاهرة والبدء بمحاربتها مؤشر ايجابي خاصة في ظل وجود تشريعات تحارب هذه الظاهرة. ولكن المشكلة تكمن في التطبيق، لذلك يجب وجود مؤشر سنوي لقياس مدى التقدم في تطبيق الاتفاقية. منوها الى ضرورة خلق الوعي الشعبي لأهمية مكافحة الفساد عبر وضع مدونات سلوك لكافة فئات المجتمع وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني.

السيد عبداللطيف نجادي من منظمة الشفافية في المغرب: شدد المتحدث على ضرورة ان يعمل المجتمع المدني على استغلال الهامش المسموح به لممارسة جهوده لمكافحة الفساد. و اشار الى علاقة القطاع الخاص بالحكومة والدور الذي يلعبه هذا القطاع في مكافحة الفساد. ثم عرض لتجربة في المغرب حيث قامت جمعية الشفافية المغربية بمراقبة اداء عمل المستشفيات واستفاد المواطنون من تحسن عملها نتيجة قيام جمعية الشفافية بهذا الدور. ونوه بالتجربة الفلسطينية في اطار عمل المجتمع المدني في مكافحة الفساد.

وفي معرض رده على الدكتور ابو الرب، اشار الدكتور عزمي الشعبي الى انه تمّ اختياره من قبل المجتمع المدني للقيام بالمهام المناطة به وليس من قبل السلطة الفلسطينية، موضحا انه في لبنان وفي الاراضي الفلسطينية يلعب المجتمع المدني دورا اكبر نظرا لضعف السلطة المركزية. وختم الدكتور الشعبي بالدعوة الى توسيع نطاق مؤسسات المجتمع المدني المعنية بمكافحة الفساد. وعرض في هذا الاطار لدراسة اجرتها منظمة "أمان" في الاراضي الفلسطينية محصلتها كانت تشير الى ان المجموعات المهمشة من النساء والاطفال وذوي الاحتياجات الخاصة هم الاكثر تضررا من اثار الفساد، ومن الاهمية اشراك المؤسسات التي لها علاقة بهذه الفئات من المجتمع في الحملة الوطنية لمكافحة الفساد.

وفي معرض ردها على بعض ما طرح اشارت السيدة نيكولا إيليرمن-كاش الى ان المستفيد من جريمة الفساد هو من قام بالجريمة، اما المتضرر من هذه الجريمة فهو المجتمع بكل عناصره بما يشمل من اثار الفساد على قطاعات الصحة والبنى التحتية. كما اشارت الى ان الرشوة كأحد افعال الفساد تؤثر سلبا على البيئة الاستثمارية وقطاع الاعمال. وهذا ما يجب اخذه بالحسبان عند النظر في معالجة جرائم الرشوة. وقد اشارت في هذا الاطار الى ان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) افردت عقوبات للمخالفين سواء كانوا افراداً او مؤسسات.

• الجلسة السابعة: تناولت هذه الجلسة موضوع "تعزيز التعاون والتواصل بين الحكومات العربية لدعم تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد". ترأسها معالي الدكتور عبد الشخانة. وتحدّث فيها السيد عز الدين الأصبحي، والدكتور حاتم علي، والسيد يانوش برتوك، والدكتور وسيم حرب. كما تحدّث فيها السيد محمد ولد سيدي ولد الجيلاني ووزير العدل العراقي.



معالي الدكتور عبد الشخانية، رئيس هيئة مكافحة الفساد في الأردن:<sup>36</sup> قدم الدكتور الشخانية ورقة عمل عرض من خلالها للجهود الاقليمية والدولية لمكافحة الفساد وصولاً لاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد والتي من اهم اهدافها ترويج وتدعيم التدابير الرامية لمنع ومكافحة الفساد بصورة اكفاً وانجع وكذلك تيسير ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية في مجال منع ومكافحة الفساد. ومن اجل تعزيز هذا التعاون تطلبت الاتفاقية تعزيز قدرات الاتصال بين السلطات والاجهزة وتبادل الخبرات وابرام اتفاقيات اقليمية وثنائية في هذا الخصوص. من هنا فان مكافحة الفساد بصورة فعلية تتطلب عملاً منسقا وجادا من قبل جميع الدول العربية استنادا الى ان التدابير الوقائية واليات محاربة الفساد متقاربة اضافة الى توافق التشريعات العربية في تجريم الفساد والاتفاق على كونه ظاهرة تطيح بجهود التنمية وبمكتسبات الاوطان، مما يجعل من الضرورة بمكان انشاء شبكة عربية تعمل على توحيد اليات مكافحة الفساد وتعزز من تبادل الخبرات والمعلومات وتنسيق الجهود في اطار مكافحة ومنع جرائم الفساد وتسهيل عملية استرداد الموجودات الناشئة عن مثل هذه الجرائم. وقد ختم الدكتور الشخانية مداخلته بالقول ان انشاء مثل هذه الشبكة من شأنه تأمين منتدى اقليمي للهيئات الحكومية العربية من اجل تبادل المعرفة والخبرات لدعم تطبيق اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد ولعل ذلك يعد من الاهداف التي يصبو اليها هذا المؤتمر.

السيد عز الدين الأصبحي، عضو الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد في اليمن:<sup>37</sup> قدم السيد الأصبحي مداخلة بعنوان "الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد خطوة متقدمة من أجل مكافحة الفساد في اليمن"، عرض فيها لتجربة اليمن في مكافحة الفساد، مشيراً الى ان اليمن حينما انضم الى الاتفاقية كانت المصادقة على الاتفاقية مع التحفظ على المادة رقم (44) والفقرة 2 من المادة (66). بعد ذلك عرض الدكتور الأصبحي لأهمية وجود شراكة إقليمية لمكافحة الفساد منوها الى انه قد صار من المسلمات المتعارف عليها دولياً أن الفساد من القضايا التي تتجاوز المجتمعات المحلية إلى خطر دولي لا بد من التعاون لمكافحته دولياً وعربياً. وفي هذا الاطار من الممكن الاتفاق على "خلق فضاء عربي واحد" للهيئات والمؤسسات الوطنية المعنية بمكافحة الفساد. وقد يكون ذلك مؤتمراً إقليمياً سنوياً يضع تصوراً لبرامج عمل مشتركة تعزز من قدرات هذه المؤسسات وتضمن تبادل الخبرات فيما بينها، على ان ينضم إلى هذه الشبكة العربية كل جهاز وطني أو مؤسسة وطنية في كل بلد معنية بقضايا مكافحة الفساد. وتعمل الشبكة على تشجيع الدول التي لم تبدأ بعد خطواتها في تشكيل مؤسسات وطنية متخصصة في مكافحة الفساد، وتوحيد الجهود المختلفة في مكافحة الفساد.

السيد محمد ولد سيدي ولد الجبلاني المفتش العام للدولة في موريتانيا:<sup>38</sup> اعرب السيد الجبلاني عن عميق امتنانه للمنظمين وبالغ تقديره بمناسبة انعقاد المؤتمر، مشيراً الى ان الفساد يعتبر من اكبر

<sup>36</sup> مداخلة معالي الدكتور عبد الشخانية بعنوان "أهمية إنشاء شبكة تضم جهات حكومية عربية لدعم تطبيق الاتفاقية" موجودة على موقع المبادرة

[www.arabgov-initiative.org](http://www.arabgov-initiative.org)

<sup>37</sup> مداخلة السيد عز الدين الأصبحي، "الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد خطوة متقدمة من أجل مكافحة الفساد في اليمن" موجودة على موقع المبادرة

[www.arabgov-initiative.org](http://www.arabgov-initiative.org)

<sup>38</sup> كلمة سعادة المفتش العام للدولة موجودة على موقع المبادرة [www.arabgov-initiative.org](http://www.arabgov-initiative.org)

العوائق التي تقف امام التنمية، مضيفا ان الرشوة تعتبر من اشد انواع الفساد الاداري والمالي. بعد ذلك قدم السيد الجبلاني لمحة عامة عن جهود موريتانيا في مكافحة الفساد والتي من اهمها الانضمام الى اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد ووضع استراتيجية جديدة لمكافحة الرشوة مرتكزة على الشفافية اضافة الى وضع قانون للشفافية المالية. كل ذلك اتى مترافقا مع اصلاح اداري ومؤسسي وتشريعي ورقابي كرسه وضع عنوان مكافحة الرشوة ضمن سياسات الحكومة. ثم عرض المتحدث لدور المفتشية العامة للدولة في موريتانيا كهيئة رقابية مستقلة مكلفة بمكافحة الفساد الاداري والمالي بشتى انواعه. واختتم السيد الجبلاني كلمته بدعوة الهيئات العربية المختصة الى تشكيل شبكة مختصة للهيئات الرسمية المكلفة بمكافحة الفساد.

بعد ذلك طلب الوفد العراقي الكلمة حيث القى **المفتش العام في العراق السيد احمد العباسي نيابة عن معالي وزير العدل صفاء الصافي** كلمة عرض فيها لجهود العراق في مكافحة الفساد مضمنا ذلك الحديث عن الاطر الموضوعية والاجرائية والمؤسسية في هذا الاطار ومركزا على ان دستور بلاده نص على انشاء هيئة النزاهة التي تهتم بمتابعة مسائل الفساد، ووضع المعايير المناسبة لمكافحة وتنفيذها في جميع دوائر الدولة بالاضافة الى وجود مفتش عام في كل وزارة يقوم بالتفتيش على كل ما يشكل شبهة فساد مالي او اداري في هذه الوزارات. وأضاف المتحدث أن للبرلمان العراقي حق الرقابة على اعمال الادارة عبر لجنة النزاهة لمتابعة حالات الفساد، بالاضافة الى وجود ديوان للرقابة المالية.

**القاضي الدكتور حاتم علي، خبير الوقاية من الجريمة، ممثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات:** عرض القاضي علي في مداخلته لأهمية التحالفات الاستراتيجية بهدف تقديم برامج مساعدة قانونية للدول من أجل دعم تطبيق إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وفي اطار عرضه ذكر المتحدث بأن الاتفاقية اتت بأطر لتطبيقها ولعل من الاسس التي تركز عليها اليات التطبيق اقامة تحالفات وشراكات استراتيجية بغية تقديم الدعم في مجال المساعدات القانونية. وأضاف الى ان الحاجة لاطلاق هذه الشبكة تنطلق من المتطلبات التقنية العالية التي تتطلبها جهود مكافحة الفساد. واذف الى ان الاتفاقية تشدد على ضرورة تبادل المساعدة القانونية في مجال تطبيق الاتفاقية وتبني الاطر والسياسات التي اتت بها في هذا الاطار من خلال التعاون التقني وابداء المشورة وتبادل المعرفة والخبرة. وأرجع اهمية انشاء الشبكة الى ان اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد تتطلب من الدول تبني سياسات واستراتيجيات لمكافحة الفساد ولعل انشاء الشبكة من الممكن ان يساعد الدول على الوفاء بهذا الالتزام. كما شدد في الوقت ذاته على أهمية إنشاء شبكة عربية موازية تضم مختلف الجهات غير الحكومية الراغبة بالإنضمام اليها، بما فيها البرلمانين وأطراف المجتمع المدني والقطاع الخاص، وناشطين في مجال مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة. وفي ختام كلمته اشار الى دور مكتب الامم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات (UNODC) كأمانة عامة او سكرتاريا مؤتمر الدول الاطراف في الاتفاقية مما يتطلب تنسيق جهود المساعدة القانونية المتبادلة لجهة دعم تطبيق الاتفاقية، مباركا خطوة انشاء الشبكة برعاية الأردن.

السيد يانوش برتوك، المسؤول عن قسم الإبتكار والنزاهة، ومدير مديرية القطاع الخاص والتنمية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي: اشار السيد برتوك في مداخلته حول استراتيجية انشاء شبكة عربية لمكافحة الفساد انه وبصفته كان يقود نشاطات منظمته في اطار محور الخدمة العامة والنزاهة الذي تترأسه المغرب اضافة الى كونه من الاشخاص الذين ساهموا في وضع الملامح الاساسية لمبادرة الادارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية فانه سوف يحاول ابداء بعض الملاحظات فيما يتعلق باستراتيجية انشاء شبكة اقليمية عربية لمكافحة الفساد. وأشار الى ان من اهم النشاطات التي تمت هي عملية التعلم المشتركة والتي تمت بين الخبراء العرب وخبراء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حول المواضيع المتعلقة بالوظيفة العامة والتي تعتبر من اهم المجالات التي تستهدفها افعال الفساد. ثم عرض للابعد العملية الرئيسية والملحة التي من الممكن اخذها بعين الاعتبار والتي تتمحور حول وجوب تسمية العضو في هذه الشبكة من قبل حكومته اضافة الى تمتعه بخبرات عالية في اطار مكافحة الفساد مع ضرورة ان يكون مضطعا بمسؤولية مباشرة في تطبيق الاتفاقية. وهناك ثمة بعد اخر يتعلق بعملية التنسيق حيث يجب ان تكون هناك نقطة اتصال وطنية هي التي تنسق على المستوى الوطني بين الهيئات الحكومية المعنية بمكافحة الفساد سواء كانت هيئات رقابية او عقابية او ادارية، وكمثال على ذلك هيئة مكافحة الفساد ولجنة مكافحة غسل الاموال واللجان المتعلقة بالمشترىات العامة وغيرها. ونوه السيد برتوك الى ضرورة مشاركة المجتمع المدني واعضاء البرلمان. ثم عرض لبعض الامثلة حيث اشار الى ان المنظمة الامريكية المعنية بتطبيق الاتفاقية الامريكية لمكافحة الفساد اسست لجنة من الخبراء وهم من المجتمع المدني والبرلمانيين للاستعانة بهم عند الحاجة. كما ان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي قامت بتأسيس لجنة استشارية دائمة مكونة من اعضاء من المجتمع المدني وبعض رجال الاعمال. واختتم السيد برتوك كلمته بالاعلان عن دعم منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عملية انشاء الشبكة ودعم تبادل الخبرات، مذكرا بأن مجموعة تسيير المبادرة والتي اجتمعت اواخر تشرين الثاني/نوفمبر 2007 قد وضعت الاطار العام لعمل الشبكة. ثم اعلن ان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي توافق على ما سيتلوه الدكتور وسيم حرب من اجراءات وخطوات متعلقة بانشاء الشبكة او فيما يتعلق بتوصيات المؤتمر.

الدكتور وسيم حرب، المستشار الرئيس لحكم القانون، برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تحدّث الدكتور حرب عن الخطوات المقترحة لإنشاء شبكة عربية لمكافحة الفساد واهميتها بحيث انها تمثل مدخلا واطارا مرجعيا تتم من خلاله ترجمة الانشطة التي سيقوم بها برنامج ادارة الحكم في الدول العربية بالتعاون مع شركائه لتنفيذها في المنطقة لدعم جهود الدول العربية في تطبيق اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد، مشيرا الى انه سيتم الاستئناس بالتجارب العالمية في هذا الاطار كالشبكة التي انشأت في امريكا اللاتينية وكذلك في اوروبا واسيا اضافة الى جمعية دولية اعلن عن انشائها في الصين العام الماضي تضم الهيئات الحكومية لمكافحة الفساد.. ونوه الدكتور حرب الى دور هذه الشبكة في تعميق حوار السياسات الإقليمي وعملية بناء المعرفة والقدرات في الدول العربية في مختلف مجالات الإتفاقية، والمساهمة في تطوير برامج المساعدة التقنية على

المستوى الوطني لتطبيق الإتفاقية حسب أولويات كل دولة، إضافة الى دعم آلية للتعلّم من النظراء والمشورة بينهم وبناء الشراكات لدعم تطبيق الإتفاقية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي وصولاً الى تسهيل الوصول الى اليات سليمة وقوية في مجال مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في إطار إتفاقية الأمم المتّحدة. وفي هذا الاطار عرض الدكتور حرب للمقاربة لموضوع الشبكة العربية لمكافحة الفساد انطلاقاً من انشاء شبكتين في هذا الخصوص الشبكة الاولى تضم مختلف الجهات الحكومية الراغبة بالإنضمام اليها، والتي تعمل على دعم تطبيق الإتفاقية. اما الشبكة الثانية فهي موازية للاولى وتضم مختلف الجهات غير الحكومية الراغبة بالإنضمام اليها، بما فيها البرلمانين وأطراف المجتمع المدني والقطاع الخاص، وناشطين في مجال مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة. وتجتمع الشبكتان في منتدى إقليمي عربي سنوي بغرض مراجعة جهود تطبيق "إتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد" وتطوير خطط العمل السنوية في هذا الإطار. وفي هذا السياق، سيتم تشكيل فريق من الخبراء الحكوميين العرب الذين يمثلون دولهم للبدء بصياغة شرعة الشبكة العربية للجهات الحكومية ونظامها الداخلي عبر آلية منسقة، وقد رحّب الدكتور حرب باستضافة هيئة مكافحة الفساد في الأردن لأعمال هذا الفريق.

**وفي ختام الجلسة تمّت تلاوة الاعلان الختامي للمؤتمر والذي تضمن التوصيات التي توصلت اليها مناقشات ومداولات اعمال المؤتمر، وقد سُمي هذا الاعلان "إعلان البحر الميت حول تعزيز حكم القانون ودعم تطبيق "إتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد " في الدول العربية".<sup>39</sup>**

**بعد ذلك فُتِحَ المجال لإبداء الملاحظات حول التوصيات، فكانت الملاحظات التالية التي تمّ تنقيح الإعلان وفقاً لم جاء فيها:**

تركزت أول ملاحظة حول ضرورة تضمين التوصيات اشارة للاصلاح السياسي باعتباره ضرورة للحد من الفساد الرسمي. فيما قام متدخّل ثانٍ بمطالبة المنظمات الدولية بتطوير اليات بناء وتعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني، مشيراً الى اهمية تحديد مجالات عمل مشتركة بين القطاع الخاص والمجتمع المدني فيما يتعلق بمناهضة الاحتكار واقتصاد الربح، ومطالباً بتعزيز حريات منظمات المجتمع المدني تمكيناً لها من اداء دورها بفعالية.

وقد تحدّث بعد ذلك الوفد اليمني مشيراً الى عدم فائدة النص على احترام خصوصية كل بلد فيما يتعلق بالتوصية الخاصة بضرورة التعاون على المستوى العربي لان مكافحة الفساد شأن هام لكل الدول ولا خصوصية في مكافحته كظاهرة سلبية، خصوصاً في ظل وجود الإتفاقية الدولية. وقد شدّد بعدها المشاركون على أهمية تطبيق بنود الاتفاقية على المؤسسات غير الحكومية بذات القدر المطبق على المؤسسات الحكومية.

وفي مداخلة ثانية، لفت وفد دولة الكويت الى ضرورة إعادة النظر بتسمية "شبكة عربية لمكافحة الفساد" مقترحاً وضع اي تسمية تكون أكثر دقة. واذاف انه بخصوص ما يتعلق بالإنضمام لهذه الشبكة وكونه طوعياً ولا يرتب التزامات مالية على الأعضاء فان ثمة خلطاً ما بين منظمات المجتمع المدني والهيئات

<sup>39</sup> الرجاء مراجعة نصّ الإعلان المرفق ربطاً.

الحكومية، مقترحا أن يتم مراعاة الفصل بين الشبكة الحكومية والشبكة غير الحكومية، وأن يتم التنسيق للإنضمام للشبكة الحكومية عبر آليات رسمية مثل اجتماعات وزراء العدل العرب.

بعد ذلك، اختتم معالي الدكتور عبد الشخانة بالاشادة بفعاليات المؤتمر ملخصا المحاور التي تناولها المتحدثون والمشاركون مقدما شكره لبرنامج الامم المتحدة الانمائي والشركاء ولجميع الحضور. ثم كانت كلمة سريعة للدكتور حرب شكر فيها الحاضرين مبديا امتنانه لدولة رئيس الوزراء لرعايته الكريمة وتقديره لجهود معالي وزير العدل الاردني ولمعالي رئيس هيئة مكافحة الفساد في الاردن ولكافة الشركاء في تنظيم اعمال هذا المؤتمر.

## 5. خاتمة

إختتمت بعد ذلك اعمال المؤتمر بإطلاق مشروع دعم تطبيق "إتفاقيّة الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد" في الدول العربية وفق الإعلان الختامي الذي أطلق المشروع الإقليمي لدعم تطبيق الإتفاقيّة كما أطلق التحضيرات لإنشاء الشبكة العربية ذات الصلة. وذلك من ضمن مشاريع برنامج تعزيز حكم القانون (مكافحة الفساد وتعزيز حكم القانون) الذي سيتمّ تنفيذه خلال المرحلة الثانية (2008 - 2010) من مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية.

وقد اعتبر هذا المؤتمر بفعالياته والحضور رفيع المستوى تعبيرا قويا عن التزام الدول العربية بدفع جهود تطبيق إتفاقيّة الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد قدما، قبيل انعقاد الدورة الثانية لمؤتمر الدول الأطراف في الإتفاقيّة في بالي (أندونيسيا). كما اعتبر إشارة واضحة تعيد التأكيد على استمرار انخراطها الفعّال في المبادرة بعد مرور ثلاث سنوات على إطلاقها.